الحدث

بدأت جبهة الجنوب اللبناني تستنزف جيش الاحتلال، الذي سقط له 10 جنود خلال 24 ساعة، في اكبر خسائره منذ بداية هذه الحرب، وذلك فيما يعود الحراك السياسي لمسار غزة بما قد يحمل من تطورات جديدة

العدوان على لبنان
الجنوب يستنزف جيش الاحتلال

بيروت ـ **رينا الجمّال**
حيفا ـ **نايف زيداني**

تظهر المعطيات في الساحة اللبنانية خلال الأيام الأخيرة أن حسابات الاحتلال الإسرائيلي لحربه المتواصلة منذ 23 سبتمبر/أيلول الماضي قد ينقضها الواقع، فعلى الرغم من إقدامه على تدمير البلدات والمناطق الحدودية التي يحارب فيها بعد تهجير أهلها بشكل كامل، وتوجيه ضربات قاسية لحزب الله قبل بدء الحرب ثم اغتيال قادته، فإن كل ذلك لم يسهّل الطريق أمامه للتوغل داخل لبنان، وبدأ يتكبّد خسائر غير قليلة، آخرها مقتل 10 من جنوده خلال نحو 24 ساعة بين يومي الأربعاء والخميس الماضيين، ليبدو أن جبهة الجنوب اللبناني بدأت تستنزف جيش الاحتلال الذي لم يحدد موعداً لنهاية هذه الحرب. بيد أن خسائره التي تكبر، بالتوازي مع عودة الحراك للمسار السياسي لإنهاء العدوان على غزة، عبر توجه وفد التفاوض الإسرائيلي إلى الدوحة غداً الأحد، كلها مؤشرات قد تدل على إمكان تبدل صورة الوضع القائم منذ أكثر من عام، خصوصاً إذا ما اقتنع الاحتلال بوجوب الوصول إلى مخرج من هذه الحروب، وتحديداً في حال استمرت خسائره بالازدياد، أكان في الجنوب اللبناني أو في قطاع غزة، غير أن الوصول إلى هذا المنحى من المتوقع أن يسبقه استشراس وإجرام إسرائيلي أكبر، وهو ما تمثل باستهداف المناطق المأهولة في جنوبي لبنان أمس الجمعة ما أسفر عن مقتل 3 منهم، بالتوازي مع استمرار ممارسة ضغوط على الجيش اللبناني والقوات الدولية «يونيفيل» في وقت كانت حرب الإبادة على أشدها في شمال قطاع غزة.

وفي أكبر حصيلة من القتلى للجيش الإسرائيلي في لبنان خلال حربه التي بدأت في 23 سبتمبر/أيلول الماضي، فقد سقط له 10 قتلى خلال يومي الأربعاء والخميس الماضيين. وأعلن جيش الاحتلال أمس الجمعة مقتل ضابطين وثلاثة جنود من الكتيبة 89 في لواء المدرعات 8، خلال المعارك في جنوب لبنان أمس الأول الخميس، فيما أفادت وسائل إعلام عبرية، بإصابة 24 جندياً، جراح أربعة منهم خطيرة في الواقعة نفسها، على ما يبدو إثر استهدافهم بقذيفة هاون. كما أعلن الجيش إصابة جندي احتياط بجراح خطيرة في واقعة أخرى. وينضم هؤلاء إلى 5 جنود أعلن جيش الاحتلال الخميس مقتلهم، إضافة إلى إصابة ستة آخرين بجراح خطيرة في معارك جنوبي لبنان الأربعاء. وبحسب بيان الجيش، فإن اثنين من الجنود القتلى، في هذه الواقعة هما قائدا سريتين بأحد الألوية التابعة للجيش. ووصف وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت أمس حادثة الخميس بـ«اليوم الصعب على شعب إسرائيل حيث سقط 5 محاربين شجعان في المعركة»، كما نقلت عنه وسائل إعلام إسرائيلية. وذكر موقع مآرتس أن مقتل 5 جنود وإصابة 24 أمس الأول الخميس قد يكون ناجماً عن استهدافهم بقذيفة هاون، فيما أفاد موقع يديعوت أحرونوت بأن جيش الاحتلال يحقق فيما إذا كان الاستهداف تم بإطلاق صاروخ ثقيل أو قذيفة هاون، أو ربما بصاروخ مضاد للدروع باتجاه الجنود، ووقع الحادث أثناء وصول قوة عملياتية لوجستية مع قافلة إلى قوة لوائية لتسليم الإمدادات والمعدات. وفي وقت إطلاق القذيفة، كان عدد كبير من الجنود يقفون بالقرب من مبنى، بعد مهمة الإمدادات. ويحقق جيش الاحتلال في كيفية وقوع الحادثة، على اعتبار أن القوات العاملة على الأرض في لبنان مدعومة بأنظمة إنذار، بالإضافة إلى تنبيهات استخباراتية قبل إطلاق النار في اتجاهها. وفي الأسبوع الماضي، ازداد إطلاق القذائف الصاروخية وقذائف الهاون على قوات الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان.

وأظهر رصد أجرته «العربي الجديد» لموقع جيش الاحتلال، أن مقتل 10 جنود ما بين الأربعاء والخميس (23 ـ 24 أكتوبر/تشرين الأول)، هو عدد القتلى الأكبر منذ بداية التوغل البري في لبنان نهاية سبتمبر الماضي، وبفارق جندي قتيل واحد عن يوم 2 أكتوبر، الذي شهد مقتل 9 جنود في جنوب لبنان. ولا تعني أعداد القتلى والجرحى التي نشرها جيش الاحتلال أمس والخميس أنها نهائية، إذ حدث في كثير من الأحيان منذ بداية الحرب، إعلان الجيش الإسرائيلي عن قتلاه وجرحاه على مراحل في ما يسميها «الأحداث الصعبة»، وارتفع عدد قتلى جيش الاحتلال المعلن عنه رسمياً، منذ السابع من أكتوبر 2023، على جميع الجبهات، إلى 765 جندياً، ويُعتبر شهر أكتوبر الحالي، الأصعب على دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية العام 2024، إذ قُتل فيه 59 إسرائيلياً على الأقل، معظمهم جنود، خلال عمليات عسكرية في غزة ولبنان والضفة الغربية المحتلة، أو جراء هجمات بالصواريخ والمُسيّرات، أو عمليات نفذها فلسطينيون ضد أهداف إسرائيلية. وتشير معطيات جيش الاحتلال الإسرائيلي ووزارة الأمن، الرسمية، إلى مقتل 22 جندياً منذ بدء التوغّل البري في لبنان تحديداً منذ 30 سبتمبر الماضي، وكذا الإجتياح البري لقطاع غزة، الذي بدأ في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2023، جيش الاحتلال، مقتل 356 جندياً على الأقل حتى اليوم. من جهتها، أفادت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس، بأنه بعد العدد الكبير من القتلى، تم إنشاء مقابر عسكرية جديدة، وقسائم أرض عسكرية جديدة لاستخدامها مقابر، إلى جانب المقابر الموجودة. على مستوى الجرحى، تشير معطيات جيش الاحتلال إلى إصابة 5087 جندياً في الحرب منذ 7 أكتوبر 2023. في المقابل، تشير معطيات قسم إعادة التأهيل التابعة لوزارة الأمن، والتي تشمل أيضاً عناصر من الشرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك)، وفرق الحراسة المسلّحة وغيرها في الجبهة إلى أكثر من 10 آلاف من عناصر قوات الأمن خلال الحرب.

ميدانياً، قُتل شاب وامرأة بسقوط صاروخ أطلق من لبنان في بلدة مجد الكروم بالجليل، فيما أصيب نحو 20 آخرين في الحادثة. وأعلن حزب الله في بيانات متفرقة عدة استهدافات للمواقع الإسرائيلية، منها استهداف موقع حيوشيت بصلية صاروخية، وتجمّع للقوات الإسرائيلية في مستعمرة المنارة بصلية صاروخية، وأخرى في مستعمرة المالكية، وأيضاً في ثكنة شوميرا، وقصف قاعدة الكرمل (جنوب حيفا) بصلية صاروخية نوعية. كما أعلن استهداف تجمّع للقوات الإسرائيلية على أطراف مروحين بصاروخين موجهين، واستهداف دبابة ميركافا على أطراف بلدة مروحين بصاروخ موجه مما أدى إلى احتراقها وقتل وجرح طاقمها. وأضاف أنه قصف بمسيرات انقضاضية قاعدة عسكرية قرب صفد. في المقابل، شن الاحتلال غارات على مناطق عديدة في الجنوب اللبناني، كما تسبّبت غارة إسرائيلية صباح أمس استهدفت الجانب السوري من الحدود مع شرق لبنان بقطع معبر القاع الحدودي (جوسيه من الجانب السوري) بين البلدين، وفق ما أفاد وزير الأشغال العامة والنقل اللبناني علي حمية، ليصبح بذلك المعبر الثاني المقطوع من إجمالي ثلاث رئيسية. وقال حمية «خرج معبر القاع من الخدمة، بعد غارة إسرائيلية في الأراضي السورية، على بعد مئات الأمتار من مكتب الأمن السوري» في المعبر. وأوضح أن الغارة قطعت الطريق أمام حركة السيارات والشاحنات. وكان الجيش الإسرائيلي قصف في الرابع من الشهر الحالي منطقة المصنع الحدودية في شرق لبنان، ما أدى إلى قطع المعبر الحدودي الرئيسي بين لبنان وسورية. من جهته، زعم الجيش الإسرائيلي أمس أنه شنّ غارة جوية على معبر حدودي واستهدف «بنى تحتية عسكرية» لحزب الله. في هذا الوقت، أعلن وزير الصحة اللبناني في حكومة تصريف الأعمال فراس الأبيض، على القطاع الصحي في لبنان، تسجيل 55 اعتداء على المستشفيات، «36 مستشفى جرى استهدافها مباشرة، ما أدى إلى اقفال 8 مستشفيات قسراً، وهناك 7 مستشفيات تعمل جزئيّاً، وخلال هذه الاعتداءات سقط في المستشفيات 12 شهيداً، و60 جريحاً». وأضاف أن «200 اعتداء طاول الهيئات الإسعافية، وسقط 151 شهيداً، و212 جريحاً، ما يجعل مجمل عدد الشهداء في القطاع الصحي والاستشفائي 163 شهيداً، و272 جريحاً، في حين تعرّض 51 مركزاً للاستهداف، و158 سيارة إسعاف، و57 سيارة إطفاء، و15 آلية انقاذ»، مضيفاً «كذلك وثّقنا الاعتداءات الإسرائيلية على مراكز الرعاية الصحية الأولية، بحيث تعرض 25 مركزاً للاعتداء المباشر، وهناك 58 مركزاً مقفلاً قسراً بسبب الأوضاع الأمنية في محيطها». سياسياً، شدد رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، خلال لقائه وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في لندن أمس، على «أولوية وقف إطلاق النار وردع العدوان الإسرائيلي، خصوصاً أن هناك أكثر من مليون وأربعمئة ألف لبناني نزحوا من المناطق التي تتعرض للاعتداءات، كما تنتهك إسرائيل القانون الدولي باعتدائها على المدنيين والصحافيين والطاقم الطبي». وأكد ميقاتي «التزام لبنان بتطبيق القرار 1701 كما هو من دون تعديل». وقال: «المطلوب أولاً التزام حقيقي من إسرائيل بوقف إطلاق النار، لأن التجربة السابقة في ما يتعلق بالنداء الأميركي - الفرنسي المدعوم عربياً ودولياً لوقف إطلاق النار أثرت على صدقية الجميع».

المبنى الذي كان فيه صحافيون واستهدفه الاحتلال في حاصبيا أمس (أمر دلاع/الأناضول)

قُتل 10 جنود إسرائيليين جنوبي لبنان يومي الأربعاء والخميس

سبّبت غارة إسرائيلية إغلاق معبر حدودي بين لبنان وسورية

بلينكن: من الملحّ للغاية العمل للتوصل إلى حل دبلوماسي

احترام القانون

شددت المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان جينين هينيس بلاسخارت في بيان أمس على أنه «يجب على جميع الأطراف المتنازعة احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، فحتى الحروب لها قواعد». وأضافت أنه «في كل يوم يمرّ، تتّسع دائرة العنف المميتة في لبنان، تاركة مزيداً من الدمار والمعاناة»، لافتة إلى أن «لبنان يواجه حالياً أزمة إنسانية ذات أبعاد كارثية، مع تزايد وقوع الضحايا المدنيين، والنزوح الجماعي».

بوريل: لحل سريع

قال مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل (الصورة) إن المجتمع الدولي يجب أن يسرّع جهوده لإيجاد حل سياسي في لبنان. وأضاف في بيان: «نحث في سياق مع الزمن بين إمكان اطلاق مسار سياسي في لبنان واحتدام للوضع لا تحصى تداعياته». ولفت إلى ان وقف اطلاق النار حيوي قبل اي حل سياسي يستند الى انتخاب رئيس للجمهورية، مضيفا ان الجيش اللبناني «يجب ان يكون القوة العسكرية الوحيدة المنتشرة» في جنوب لبنان.

استهداف الجيش اللبناني و«يونيفيل» لقتله الشهود

يتعمد الاحتلال الإسرائيلي استهداف الجيش اللبناني وقوات «يونيفيل» في جنوبي لبنان لإبعادهم عن المنطقة

يكرر الجيش الإسرائيلي هجماته على مراكز وآليات الجيش اللبناني في الجنوب، ولا سيما منذ بدء العدوان الموسّع على لبنان في 23 سبتمبر/أيلول الماضي، بالتوازي مع ضربات تستهدف مواقع تابعة لقوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في الجنوب (يونيفيل)، في مسار ترافق مع انتقادات إسرائيلية طاولت عمل القوات الدولية ومطالبات بنقلها خمسة كيلومترات إلى الشمال بذريعة «الابتعاد عن الخطر مع اشتداد الصراع»، بينما يهدف الاحتلال إلى محاولة تقويض مهامها. أمر تضعه أوساط لبنانية في إطار المخطط المضمر لإنهاء دور «يونيفيل» على الحدود، وهو المخطط الذي يُمكن أن يمتد أيضاً إلى الجيش اللبناني. ويبدو أن الاحتلال لا يريد أي شاهد على جرائمه في الجنوب اللبناني، وهو الذي يتعمد نسف مناطق مدنية بالكامل، ومسح بلدات عن الوجود، وذلك تحت ستار مبرر عملياته ضد حزب الله، وبالأحرى الى الهجمات المتكررة على مراكز الجيش اللبناني وآلياته في الجنوب تأتي في الوقت الذي تتصاعد فيه النداءات الدولية من أجل دعم المؤسسة العسكرية في لبنان وتعزيز انتشار عناصرها وزيادة عديدها على الحدود انطلاقاً من تنفيذ القرار الدولي 1701 لحفظ الأمن والاستقرار في مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار. وأتاح المؤتمر الدولي حول لبنان في باريس الذي عُقد أمس الأول الخميس جمع 200 مليون دولار لمساعدة القوات الأمنية اللبنانية، علماً أنّ هذا الدعم أتى «مخيباً» على حدّ قول أوساط وزارية لـ«العربي الجديد»، مقارنة بحجم الخسائر من جراء العدوان وحاجات الجيش لتمكينه من التعامل مع التحديات. وقالت أوساط وزارية شاركت في المؤتمر لـ«العربي الجديد»، إنّ «المؤتمر تمكّن من حصد مساعدة للبنان، هي ضرورية طبعاً ونحتاج إليها في هذا الوقت الصعب والدقيق، ولكن تبقى غير كافية، لأن حجم الخسائر أكبر بكثير، إذ نحتاج إلى مليارات الدولارات، خصوصاً على صعيد التعامل مع أزمة النازحين، وكذلك لناحية ما تحتاجه المؤسسة العسكرية في لبنان، هذا عدا عن إعادة الإعمار وهذه مرحلة لاحقة من المكر الحديث عنها اليوم». ولفتت الأوساط إلى أنّ «المساعدة التي رُصدت للجيش وهي 200 مليون دولار، لا تشمل معدات أو مستلزمات عسكرية، بل مساعدات خصوصاً على مستوى الوقود، وطبعاً الجيش يحتاج إلى أكثر من ذلك بكثير لتجهيزه وقيامه بدوره بالشكل اللازم على الحدود». سياسياً، قالت الأوساط «لم نحصل على أي ضمانات أو تطمينات حول وقف إطلاق النار أو أقله تخفيض التصعيد».

بدوره، قال وزير الزراعة اللبناني في حكومة تصريف الأعمال عباس الحاج حسن لـ«العربي الجديد» إنّ «مؤتمر باريس هو رسالة قوية جداً لدعم لبنان من قبل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وحكومته، ورسالة قوية أيضاً من الدول التي شاركت في المؤتمر مفادها أنّ لبنان ليس وحيداً وليس متروكاً». ولفت الحاج حسن الذي شارك ضمن الوفد الحكومي اللبناني في المؤتمر إلى أنّ «وقف إطلاق النار كان أبرز عنوان ناقشه المؤتمر وطالب به، لا بل أصرّ عليه كلّ من حضر».

شأن وقف إطلاق النار أن يمهّد الطريق أمام المدنيين على جانبي الحدود للعودة إلى ديارهم». وقالت السفارة البريطانية في بيروت في بيان أمس إن «سلاح الجو الملكي البريطاني سلّم الخميس أكثر من 12,500 حزمة غذائية و79 من المستلزمات الطبية المستخدمة في ساحة المعركة إلى الجيش اللبناني. هذه الحزمة من الإمدادات الطبية والغذائية، ستساعد في دعم الجيش اللبناني، فهو ضروري لمستقبل الأمن والاستقرار في لبنان والمنطقة الأوسع، باعتباره القوة العسكرية الشرعية الوحيدة للدولة اللبنانية». في غضون ذلك، شكر رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري في بيان أمس الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وفرنسا حكومة وشعباً على تنظيم المؤتمر الدولي لدعم لبنان في باريس الخميس، وأضاف «ما أفضى إليه المؤتمر من نتائج على مستوى الدعم المالي لإغاثة النازحين وتمكين ودعم الجيش اللبناني من أجل القيام بدوره في حفظ الأمن وصون السيادة الوطنية على كامل التراب الوطني لا سيما في منطقة جنوب الليطاني إلى جانب قوات يونيفيل إنفاذاً وتنفيذاً للقرار الأممي 1701 يرسخ لدينا القناعة أن لبنان ليس وحده في مواجهة الخطر الوجودي الذي يتهدده». وأتاح مؤتمر باريس لدعم لبنان الذي شاركت فيه نحو 70 دولة ومنظمة دولية، وغابت عنه الولايات المتحدة، جمع 800 مليون دولار من المساعدة الإنسانية و200 مليون دولار لمساعدة القوات الأمنية اللبنانية. لكن هذا الدعم أتى «مخيباً» على حدّ قول أوساط وزارية لـ«العربي الجديد»، مقارنة مع حجم الخسائر من جراء العدوان وحاجات الجيش لتمكينه من التعامل مع التحديات. وقالت أوساط وزارية شاركت في المؤتمر لـ«العربي الجديد»، إنّ «المؤتمر تمكّن من حصد مساعدة للبنان، هي ضرورية طبعاً ونحتاج إليها في هذا الوقت الصعب والدقيق، ولكن تبقى غير كافية، لأن حجم الخسائر أكبر بكثير، إذ نحتاج إلى مليارات الدولارات، خصوصاً على صعيد التعامل مع أزمة النازحين، وكذلك لناحية ما تحتاجه المؤسسة العسكرية في لبنان، هذا عدا عن إعادة الإعمار وهذه مرحلة لاحقة من المكر الحديث عنها اليوم». ولفتت الأوساط إلى أنّ «المساعدة التي رُصدت للجيش وهي 200 مليون دولار، لا تشمل معدات أو مستلزمات عسكرية، بل مساعدات خصوصاً على مستوى الوقود، وطبعاً الجيش يحتاج إلى أكثر من ذلك بكثير لتجهيزه وقيامه بدوره بالشكل اللازم على الحدود». سياسياً، قالت الأوساط «لم نحصل على أي ضمانات أو تطمينات حول وقف إطلاق النار أو أقله تخفيض التصعيد».

بدوره، قال وزير الزراعة اللبناني في حكومة تصريف الأعمال عباس الحاج حسن لـ«العربي الجديد» إنّ «مؤتمر باريس هو رسالة قوية جداً لدعم لبنان من قبل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وحكومته، ورسالة قوية أيضاً من الدول التي شاركت في المؤتمر مفادها أنّ لبنان ليس وحيداً وليس متروكاً». ولفت الحاج حسن الذي شارك ضمن الوفد الحكومي اللبناني في المؤتمر إلى أنّ «وقف إطلاق النار كان أبرز عنوان ناقشه المؤتمر وطالب به، لا بل أصرّ عليه كلّ من حضر».

يكرر الجيش الإسرائيلي هجماته على مراكز وآليات الجيش اللبناني في الجنوب، ولا سيما منذ بدء العدوان الموسّع على لبنان في 23 سبتمبر/أيلول الماضي، بالتوازي مع ضربات تستهدف مواقع تابعة لقوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في الجنوب (يونيفيل)، في مسار ترافق مع انتقادات إسرائيلية طاولت عمل القوات الدولية ومطالبات بنقلها خمسة كيلومترات إلى الشمال بذريعة «الابتعاد عن الخطر مع اشتداد الصراع»، بينما يهدف الاحتلال إلى محاولة تقويض مهامها. أمر تضعه أوساط لبنانية في إطار المخطط المضمر لإنهاء دور «يونيفيل» على الحدود، وهو المخطط الذي يُمكن أن يمتد أيضاً إلى الجيش اللبناني. ويبدو أن الاحتلال لا يريد أي شاهد على جرائمه في الجنوب اللبناني، وهو الذي يتعمد نسف مناطق مدنية بالكامل، ومسح بلدات عن الوجود، وذلك تحت ستار مبرر عملياته ضد حزب الله، وبالأحرى الى الهجمات المتكررة على مراكز الجيش اللبناني وآلياته في الجنوب تأتي في الوقت الذي تتصاعد فيه النداءات الدولية من أجل دعم المؤسسة العسكرية في لبنان وتعزيز انتشار عناصرها وزيادة عديدها على الحدود انطلاقاً من تنفيذ القرار الدولي 1701 لحفظ الأمن والاستقرار في مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار. وأتاح المؤتمر الدولي حول لبنان في باريس الذي عُقد أمس الأول الخميس جمع 200 مليون دولار لمساعدة القوات الأمنية اللبنانية، علماً أنّ هذا الدعم أتى «مخيباً» على حدّ قول أوساط وزارية لـ«العربي الجديد»، مقارنة بحجم الخسائر من جراء العدوان وحاجات الجيش لتمكينه من التعامل مع التحديات. وقالت أوساط وزارية شاركت في المؤتمر لـ«العربي الجديد»، إنّ «المؤتمر تمكّن من حصد مساعدة للبنان، هي ضرورية طبعاً ونحتاج إليها في هذا الوقت الصعب والدقيق، ولكن تبقى غير كافية، لأن حجم الخسائر أكبر بكثير، إذ نحتاج إلى مليارات الدولارات، خصوصاً على صعيد التعامل مع أزمة النازحين، وكذلك لناحية ما تحتاجه المؤسسة العسكرية في لبنان، هذا عدا عن إعادة الإعمار وهذه مرحلة لاحقة من المكر الحديث عنها اليوم». ولفتت الأوساط إلى أنّ «المساعدة التي رُصدت للجيش وهي 200 مليون دولار، لا تشمل معدات أو مستلزمات عسكرية، بل مساعدات خصوصاً على مستوى الوقود، وطبعاً الجيش يحتاج إلى أكثر من ذلك بكثير لتجهيزه وقيامه بدوره بالشكل اللازم على الحدود». سياسياً، قالت الأوساط «لم نحصل على أي ضمانات أو تطمينات حول وقف إطلاق النار أو أقله تخفيض التصعيد».

بدوره، قال وزير الزراعة اللبناني في حكومة تصريف الأعمال عباس الحاج حسن لـ«العربي الجديد» إنّ «مؤتمر باريس هو رسالة قوية جداً لدعم لبنان من قبل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وحكومته، ورسالة قوية أيضاً من الدول التي شاركت في المؤتمر مفادها أنّ لبنان ليس وحيداً وليس متروكاً». ولفت الحاج حسن الذي شارك ضمن الوفد الحكومي اللبناني في المؤتمر إلى أنّ «وقف إطلاق النار كان أبرز عنوان ناقشه المؤتمر وطالب به، لا بل أصرّ عليه كلّ من حضر».

قول أوساط وزارية لـ«العربي الجديد»، مقارنة بحجم الخسائر من جراء العدوان وحاجات الجيش لتمكينه من التعامل مع التحديات. وتتركز الاعتداءات الإسرائيلية المباشرة على الجيش اللبناني خلال قيامه بمهامه منذ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023 لتسفر حتى يوم أمس الجمعة عن استشهاد 13 عنصراً.

وجاء استهداف إسرائيل للجيش اللبناني أمس الأول الخميس، والذي أدى إلى استشهاد ضابط وجنديين آخرين، بعد ساعات من اتصال أجراه وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن بوزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت أعرب فيه عن قلقه العميق إزاء استشهاد 3 عسكريين في الجيش اللبناني بنيران إسرائيلية الأحد الماضي، مشدداً على «ضرورة أخذ كل التدابير اللازمة لضمان أمن القوات المسلحة اللبنانية وقوات حفظ السلام الأممية العاملة في جنوبي لبنان». من جهتها، أعلنت «يونيفيل» في بيان لها أمس أن جنوداً إسرائيليين أطلقوا في 22 أكتوبر الحالي النار على موقع مراقبة دائم لها بالقرب من بلدة الضهيرة الجنوبية عندما كانت القوات الدولية «تراقب جنود الجيش الإسرائيلي وهم يقومون بعمليات تطهير للمنازل القريبة، فانسحب الحراس المناوبون لتجنب الإصابة». وأضافت: «كان الجيش الإسرائيلي قد طلب من يونيفيل بشكل متكرر إخلاء مواقعها على طول الخط الأزرق، وقام عمداً بإتلاف الكاميرات والإضاءة ومعدات الاتصالات في بعض هذه المواقع. وعلى الرغم من الضغوط التي تمارس على البعثة والدول المساهمة بقوات، لا يزال حفظة السلام في مواقعهم ويؤدون مهامهم. وسنواصل القيام بالمهام الموكلة إلينا في المراقبة ورفع التقارير». وذكّرت قوة الأمم المتحدة المؤقتة «الجيش الإسرائيلي وجميع الجهات الفاعلة بالتزاماتها بضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها. إن أي هجوم متعمّد عليهم يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي والقرار 1701».

وتعليقاً على هذه التطورات، قال العميد الركن ورئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات والعلاقات العامة هشام جابر، لـ«العربي الجديد»، إنّ «الغرب يتحدث دائماً عن دعم الجيش لكنه لا يترجم ذلك، فالجيش محروم من جميع الإمكانات التي تسمح له بالقيام بدوره، محروم من السلاح، والدفاع الجوي وغيرها من الأمور التي تجعله قادراً على مواجهة إسرائيل، وأي اعتداء عليه». لافتاً إلى أنّ «الجيش كان قد ردّ سابقاً على مصادر النيران الإسرائيلية وهو يقوم بواجباته لكنه يُستهدف عن قصد، تماماً كحال المدنيين الذين يُقصفون يومياً، والأهداف باتت معروفة للإسرائيلي سواء في الضاحية الجنوبية لبيروت وغيرها من المناطق اللبنانية، التي يثبّت أن لا سلاح فيها لحزب الله ولا مخازن، لكن لا شيء للإسرائيلي يريد أن يقتل ويدمر تماماً كما يفعل في غزة، ويريد أن يقلب الناس على بعضها ويخلق حالة نقمة في الداخل على حزب الله».

هشام جابر: الجيش محروم من إمكانات تسمح له بالقيام بدوره

وأشار إلى أنّ الجيش اللبناني كان من الأهداف الإسرائيلية أيضاً في حرب يوليو/تموز 2006 واستشهد العديد من العناصر العسكرية وقتها، وتم قصف مراكزه حتى في منطقة عكار في الشمال اللبناني رغم أنه لم يكن له علاقة بالحرب، شخصيات يزعم أنها مرتبطة بالحزب، فيما ينشط جيش الاحتلال عبر الحدود مع سورية في حفر خنادق وبناء تحصينات مع تحسباً كما يبدو لامتداد المواجهات مع حزب الله إلى جبهة الجولان في الأراضي السورية.

وأعلن وزير الأشغال العامة والنقل اللبناني علي حمية أن غارة إسرائيلية استهدفت، صباح أمس الجمعة، الجانب السوري من الحدود، ما تسبب في قطع معبر جوسيه الحدودي بين البلدين، ليصبح بذلك المعبر الثاني المقطوع بعد طريق المصنع. وقال حمية: خرج معبر القاع (جوسيه في الجانب السوري) من الخدمة، بعد غارة إسرائيلية في الأراضي السورية، على بعد مئات الأمتار من مكتب الأمن السوري في المعبر، مشيراً إلى أن الغارة قطعت الطريق أمام حركة السيارات الإسرائيلي المرتقب على إيران، خصوصاً لناحية حجمه وأهدافه وتأثيره».

عناصر من الجيش اللبناني في البطيحة، 21 سبتمبر 2024 (رامز دلاع/الأناضول)

ريتا...

تسارع وتيرة التحركات والاعتداءات الإسرائيلية في سورية

تسارعت وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية في سورية والتي تضمنت تدمير معابر بين لبنان وسورية. يضاف هذا إلى عمليات الاستهداف خصوصاً في دمشق، وبناء تحصينات في الجولان السوري المحتل

باريس ـ **عدنان أحمد**

تسارعت وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية في سورية مستهدفة ما يقول الاحتلال إنها طرق إمداد عسكرية محتملة لحزب الله عبر الأراضي السورية، إضافة إلى اغتيال شخصيات يزعم أنها مرتبطة بالحزب، فيما ينشط جيش الاحتلال عبر الحدود مع سورية في حفر خنادق وبناء تحصينات مع تحسباً كما يبدو لامتداد المواجهات مع حزب الله إلى جبهة الجولان في الأراضي السورية.

وأعلن وزير الأشغال العامة والنقل اللبناني علي حمية أن غارة إسرائيلية استهدفت، صباح أمس الجمعة، الجانب السوري من الحدود، ما تسبب في قطع معبر جوسيه الحدودي بين البلدين، ليصبح بذلك المعبر الثاني المقطوع بعد طريق المصنع. وقال حمية: خرج معبر القاع (جوسيه في الجانب السوري) من الخدمة، بعد غارة إسرائيلية في الأراضي السورية، على بعد مئات الأمتار من مكتب الأمن السوري في المعبر، مشيراً إلى أن الغارة قطعت الطريق أمام حركة السيارات والشاحنات، ليبقى معبر واحد فقط بين البلدين قيد الخدمة. وذكر موقع «أثر برس» المحلي الموالي للنظام السوري أن الاستهداف الإسرائيلي لمعبر جوسيه بريف مدينة القصير أدى إلى خروجه عن الخدمة. وفي إطار تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية في سورية، استهدفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي، فجر أول من أمس الخميس، مبنى سكنياً في منطقة كفرسوسة بدمشق قرب دوار الكراتون، ما أسفر عن سقوط قتيل، فيما استهدفت غارة أخرى حاجزاً عسكرياً وجسراً في منطقة القصير بريف حمص. وذكرت وسائل إعلام النظام السوري أن محافظ حمص نمير مخلوف زار المكان واطلع على الضرر الذي لحق بأحدى النقاط العسكرية وبجسر «تل النبي مندو» وطلب إعادة تأهيل الجسر الذي استهدفه القصف الإسرائيلي ما أدى إلى تدميره بالكامل، لكونه يصل التجمعات السكنية بين ضفتي نهر العاصي، إضافة إلى تسهيل الحركة المرورية عبر الطريق الإسعافي. وفي إطار تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية في سورية، استهدفت طائرة حربية إسرائيلية، السبت الماضي، جسراً حدودياً بين سورية ولبنان (معبر توفيق دندش) قرب أمانة جوسيه ضمن منطقة حوش السيد علي التابعة لمدينة القصير، ما أدى إلى خروجه عن الخدمة. وسبق ذلك بأيام استهداف المنطقة نفسها، إضافة إلى جسر يربط منطقة الهرمل بمنطقة الجرد العالي، ما أسفر عن تدميره وقطع الطريق بشكل كامل. كما استهدفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي قبل يومين معبر المصنع الحدودي للمرة الثانية بعد قصفه مطلع الشهر الحالي، ما أسفر عن قطع الطريق بين البلدين الذي يستخدمه مئات الآلاف من الأشخاص الفارين من القصف الإسرائيلي في لبنان باتجاه سورية.

وتزامن تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية في سورية عبر قصف المعابر الحدودية مع تحركات عسكرية على حدود الجولان السوري المحتل، حيث استهدف جيش الاحتلال، الخميس الماضي، بقذائف المدفعية، مواقع في محافظة القنيطرة، قرب الحدود مع الجولان المحتل، وقال الناشط الإعلامي المنحدر من ريف القنيطرة ساري الحمد، لـ«العربي الجديد»، إن جيش الاحتلال يستهدف آلية تحركات لجيش النظام أو الميليشيات الموالية لإيران، بينما يخشى الأهالي من استهداف القرى والبلدات أيضاً، لا سيما أنها تقع ضمن طرق تنقل جيش النظام وقواته. وأضاف أن قوات الاحتلال فجرت منذ أشهر معظم الألغام على الشريط الحدودي تمهيداً لأعمال حفر الخندق الممتد مقابل القنيطرة من جهة حضر شمالاً وصولاً إلى جباتا الخشب جنوباً بطول عدة كيلومترات، ويتجاوز الحدود السورية أحياناً ببضع عشرات من الأمتار، مع تسيير دوريات عسكرية إسرائيلية مكثفة على طول الشريط تحسباً لأي تحرك أو عمل يستهدف قوات الاحتلال، مثل إطلاق الصواريخ أو القيام بعمليات تسلل، في إطار الإجراءات الإسرائيلية لتأمين الحدود مع الجانب السوري والتركيز على جبهة لبنان.

من جهته، أكد بلينكن أنه من «الملحّ للغاية» العمل للتوصل إلى حل دبلوماسي في لبنان وحث إسرائيل على تجنب استهداف المدنيين. وقال بعد اجتماعه مع ميقاتي «نشعر بأنه من الملحّ للغاية التوصل إلى تسوية دبلوماسية والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701، حتى يتحقق أمن حقيقي على طول الحدود بين إسرائيل ولبنان». وأكد أنه لا بد من «التوصل إلى التوافق الضروري للتطبيق الكامل» لهذا القرار. ودعا كذلك إلى حماية المدنيين. وأضاف «نريد أن نتأكد من أنه في أماكن مثل بيروت ثمة جهد فعلي لضمان أن يبقى الناس سالمين وألا يقع المدنيون في النيران». وتريد الولايات المتحدة من القوات المسلحة اللبنانية ليست في مرمى النيران المتبادلة». كما أعرب «عن دعمه لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وشدد على أن سلامة وأمن طواقمها هو أمر أساسي».

وفي السياق، أكدت الحكومة البريطانية التزامها التام بإحلال السلام في الشرق الأوسط، ومواصلة الدعوة إلى وقف التصعيد في المنطقة، مشيرة إلى أن «من حيث تنشر القوات الروسية العديد من نقاط المراقبة على حدود الجولان المحتل بغية ضبط الوضع الأمني ومنع تدهور الوضع. ونفى الحمد انسحاب القوات الروسية من المنطقة الجنوبية، مشيراً إلى أن الجانب الروسي اتخذ إجراءات كما يبدو لحماية جنوده عبر تبديل مواقعهم. ونشرت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، في 19 أكتوبر/تشرين الأول الحالي، ما قالت إنها صور التقطتها الأقمار الاصطناعية تشير إلى أن الجيش الإسرائيلي حفر خندقاً بطول لا يقل عن سبعة كيلومترات على طول الحدود في مرتفعات الجولان المحتلة منذ منتصف أغسطس/ آب الماضي. والخندق الذي أ

الغلاف

قوات عربية و«مرتزقة» بلا دور فلسطيني أمني في البداية

خطة إماراتية مرفوضة لغزة

في حين يرفض الاحتلال الإسرائيلي حتى الآن الكشف عن خططه المستقبلية لغزة، علمت «العربي الجديد» أن السلطة الفلسطينية تلقت خطة إماراتية لـ«اليوم التالي للحرب»، لكنها رفضتها سريعاً، لما فيها من شروط تحت شعار إصلاح السلطة الفلسطينية، في حين تستهدف الخطة في نهايتها تهميش دور حركة حماس

رام الله ـ **نائلة خليل**

في خضم الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة المتواصلة في عامها الثاني، وفي حين يرفض رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو الكشف علناً حتى اليوم عن خطة الاحتلال لما بعد انتهاء القتال، ووسط دعوات إسرائيلية متزايدة لاستيطان القطاع، علمت «العربي الجديد» أن السلطة الفلسطينية رفضت خطة إماراتية «لليوم التالي للحرب» في غزة، بعدما وصلت إليها عبر القنوات الأميركية، تستهدف في نهايتها «تهميش نفوذ حماس على المدى الطويل». ووضعت الخطة الإماراتية شروطاً مسبقة رأت فيها القيادة الفلسطينية استكمالاً لدور أبوظبي الذي يتدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية. ويسوّق أمام العالم أن السلطة «تعاني من استشراء الفساد وتفتقد المصداقية»، حسبما قال مسؤول فلسطيني رفيع لـ«العربي الجديد». ومن أبرز هذه الشروط أن تخضع السلطة الفلسطينية لإصلاحات، وتظهر الشفافية والمساءلة، لاستعادة المصداقية والثقة بين الشعب الفلسطيني والشركاء الدوليين، وسيتم الاعتراف بها باعتبارها الهيئة الإدارية الشرعية الوحيدة في غزة، وستشمل هذه العملية تعيين رئيس وزراء جديد وإنشاء لجنة غزة من خلال مرسوم رئاسي. وتتضمن الخطة الإماراتية وجود قوات أمنية عربية و«مرتزقة» (متعاقدون عسكريون) في غزة ولا يوجد دور فلسطيني مباشر في الأمن في البداية.

وقال المسؤول الفلسطيني، الذي تحدث لـ«العربي الجديد» طالباً عدم ذكر اسمه، إن القيادة الفلسطينية لا يمكنها أن تقبل بأي دور إماراتي في قطاع غزة في اليوم التالي للحرب. وتابع: «وصلت إلينا الخطة الإماراتية عبر القنوات الأميركية، وجرى رفضها عبر القنوات الأميركية أيضاً، وأبلغنا الولايات المتحدة بشكل مباشر رفضنا لها في لقاء أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ الاثنين الماضي، بمساعدة وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى باربرا ليف». وقال المسؤول إن ليف طلبت قبل زيارتها رام الله لقاء الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، لكنه عندما علم أنه لا يوجد لديها أي جديد رفض لقاءها، فيما أبلغها حسين الشيخ برفض عباس للخطة.

خطة الإمارات لغزة بعد الحرب، والتي حصلت عليها «العربي الجديد»، تضع في أهدافها وأولوياتها «الاستجابة للأزمة الإنسانية من خلال تنسيق وتقديم المساعدات الإنسانية وإعادة بناء غزة، وإنشاء القانون والنظام، ووضع الأساس للحكم»، إضافة إلى «تمهيد الطريق لإعادة توحيد غزة والضفة الغربية في ظل السلطة الفلسطينية الفردية والشرعية».

وتضع الخطة شروطاً مسبقة، أولها «أن تخضع السلطة الفلسطينية لإصلاحات وتُظهر الشفافية والمساءلة لاستعادة المصداقية والثقة بين الشعب الفلسطيني والشركاء الدوليين»، مضيفة أنه «سيتم الاعتراف بها باعتبارها الهيئة الإدارية الشرعية الوحيدة في غزة، ستشمل هذه العملية تعيين رئيس ووزراء جديد وإنشاء لجنة غزة من خلال مرسوم رئاسي». ومن ثاني الشروط المسبقة «أن تتمكن الحكومة الإسرائيلية من تقديم تنازلات، لأن الخطة مشروطة بالتقدم نحو حل الدولتين».

أما عن مكونات الخطة، فهي تنص على «نشر بعثة دولية مؤقتة لتحل محل الوجود العسكري الإسرائيلي في غزة بناء على طلب رسمي من السلطة الفلسطينية. وستشرف البعثة الدولية المؤقتة على تحقيق الاستقرار وإنفاذ القانون في غزة. وقد تضم القوات أفراداً من الدول العربية، بما في ذلك متعاقدون عسكريون». وتؤكد الخطة أنه «لا يوجد دور فلسطيني مباشر في الأمن في البداية». وتتحدث الخطة عن «لجنة توجيهية دولية مؤقتة للبعثة»، على أن «تتألف من دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، وتقوم اللجنة التوجيهية بالإشراف على تنفيذ الخطة، وضمان التقدم، وتنسيق التمويل الدولي، كما تقوم هذه الهيئة بمراقبة إصلاحات السلطة الفلسطينية وجهود إعادة الإعمار والتطورات الأمنية». وبحسب الخطة ستكون هناك أيضاً «لجنة غزة»، وهي «تتكون من فلسطينيين تفحصهم اللجنة التوجيهية وإسرائيل، وتكون مسؤولة عن الإدارة اليومية لغزة، وإعادة تأهيل الاقتصاد والخدمات الاجتماعية ومؤسسات الدولة، وسيبنى تدريجيا وجود السلطة الفلسطينية في غزة».

وعن الموظفين والأفراد، فسيكونون من «الموظفين المدنيين السابقين في السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى موظفي الخدمة المدنية السابقين الذين يعملون تحت حماس، شريطة أن يتم فحصهم من قبل أعضاء اللجنة التوجيهية وإسرائيل».

وتؤكد الخطة أنها «لا تسعى إلى التوصل إلى اتفاق جديد مع إسرائيل، ولكنها ستضمن الامتثال للترتيبات الأمنية الحالية والترتيبات الاقتصادية (على سبيل المثال بروتوكول باريس)، إلخ. وسيتم إدارة المخاوف الأمنية الإسرائيلية بدون الحاجة إلى إعادة التفاوض».

وعن إعادة إعمار غزة، فوفق الخطة «ستتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية إعادة بناء غزة، مدعومة بدعم مالي من السعودية والإمارات والجهات المانحة الدولية الأخرى، وستتركز الجهود على إعادة بناء البنية التحتية واستعادة الخدمات وإعادة إنشاء مؤسسات السلطة الفلسطينية». وبالنسبة للمصالحة الفلسطينية، فتنص الخطة على «بدء الحوار بين حركتي فتح وحماس لتحقيق توافق في الآراء يضمن قبول حماس للجنة والبعثة الدولية».

أما عن الجدول الزمني للخطوات الأولية، فتبدأ «أولا بإصدار مرسوم رئاسي لتشكيل حكومة جديدة للسلطة الفلسطينية وإنشاء لجنة غزة، ثم تعيين رئيس ووزراء جديد، مثل سلام فياض، للإشراف على كل من الضفة الغربية وغزة، وإنشاء لجنة الجدوى لإصلاحات إعادة التأهيل والسلطة الفلسطينية في غزة». وتتابع أنه سيتم بعدها «تشكيل حكومة تكنوقراطية تهدف إلى إصلاح السلطة الفلسطينية، وبعدها تطلب السلطة الفلسطينية بعثة دولية مؤقتة»، بعدها تقول إنه «تم إصلاح السلطة الفلسطينية لبدء إعادة إعمار غزة، بدعم مالي من السعودية والإمارات والجهات المانحة الدولية الأخرى، مع التركيز على البنية التحتية والخدمات الأساسية واستعادة وجود السلطة الفلسطينية في غزة». وأخيراً «ستعمل السلطة الفلسطينية التي تم إصلاحها، من خلال إصلاحات الحكم والأمن، على استعادة المصداقية والسلطة السياسية في غزة، وتمهيش نفوذ حماس على المدى الطويل».

تنص الخطة على نشر بعثة دولية مؤقتة محل الوجود الإسرائيلي

تقترح الخطة حكومة برئاسة رئيس وزراء جديد مثل سلام فياض

آلاء تجمع يدعو لبناء مستوطنات في غزة، فبراير 2024 (أوريت زيف/فرانس برس)

شأن داخلي

قال المسؤول الفلسطيني الذي تحدث لـ«العربي الجديد»: «أبلغنا الولايات المتحدة أن البديل عن الخطة الإماراتية هي وحدة الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، وأن الولاية السياسية والجغرافية والقانونية واحدة على دولة فلسطين، ومنظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد، وأن حكومة دولة فلسطين تمارس صلاحياتها ومسؤولياتها على غزة كما تمارسها على الضفة، وموضوع اليوم التالي للحرب في غزة هو شأن داخلي فلسطيني».

رصد

آلان من قوات الاحتلال في أراضي المزارعين الفلسطينيين بام صفا، الأربعاء الماضي (عصام الريماوي/الأناضول)

مسيرات دعم لغزة واضطهاد للمزارعين

رام الله ـ **جهاد بركات**
سامر خويرة

شهدت مناطق مختلفة في الضفة الغربية المحتلة، أمس الجمعة، اعتداءات على الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، فيما واصل الجيش الإسرائيلي اقتحاماته في عدة مناطق منفذاً حملة اعتقالات واسعة، في حين خرجت مسيرات في المدن الفلسطينية شارك فيها المئات، رفضاً للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ولبنان. وطردت قوات الاحتلال المزارعين الفلسطينيين، في بلدة قريوت جنوب نابلس شمال الضفة الغربية، أثناء جمعهم محصول الزيتون في منطقة السهلات، ضمن اعتداءات متواصلة للتضييق عليهم على مدى الأسبوعين الماضيين في موسم حصاد الزيتون. كما طرد الاحتلال مزارعين من أراضيهم في منطقة خان اللبن الشرقية جنوب نابلس، وخرّب إطارات ثلاث مركبات وسرق بطارية سيارة أحد المواطنين الفلسطينيين. وفي منطقة أبو العوف في بلدة سنجل شمال رام الله، وسط الضفة، أقدم مستوطنون على سرقة محصول الزيتون، مستغلين الحماية التي وفرتها لهم القوات الإسرائيلية.

وعلى وقع حملة اعتقالات بحق الفلسطينيين في الضفة، اقتحم الجيش الإسرائيلي أمس، بلدات سعير وبيت أمر والظاهرية في الخليل، جنوبي الضفة، وعوريف وبيت فوريك في نابلس، وضاحية دنابة شرق طولكرم، ومخيم قلنديا شمالي القدس المحتلة. في المقابل، نصبت قوات الاحتلال حاجزاً عسكرياً على مدخل قرية النبي صالح غربي رام الله، واعتقلت فلسطينيين اثنين على حاجز الجنوبي لمدينة أريحا. من جانبها ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا)، أن الجيش الإسرائيلي شنّ، أمس، حملة اعتقالات واسعة في بلدة عناتا شرق القدس المحتلة. ونقلت عن مصادر أن قوات الاحتلال دهمت عدداً من المنازل، واعتقلت أكثر من 45 فلسطينياً، بعد العبث بمحتوياتها وإلحاق أضرار مادية بها، فيما حولت منزل المواطن محمد غيث لثكنة عسكرية، وأخضعت المواطنين للتحقيق ونكلت بهم، قبل أن تفرج عن غالبيتهم. وفي قلقيلية نقلت «وفا» عن مصادر محلية أن قوات الاحتلال اقتحمت المدينة من مدخلها الشرقي، ودهمت عدة أحياء فيها، منها حي كفار سابا، وحي جلجولية، دون أن يبلغ عن اعتقالات في صفوف المواطنين.

في موازاة ذلك خرجت مسيرات في مناطق مختلفة من الضفة، بعد صلاة الجمعة أمس، رفضاً للمجازر التي ترتكبها قوات الاحتلال في قطاع غزة لا سيما في شماله، وفي لبنان. وشارك المئات في مسيرة برام الله التقت مع مسيرة أخرى من مدينة البيرة الملاصقة، مندّدين بجرائم الاحتلال، خصوصاً تهجير سكان شمال غزة. وفي مدينة نابلس شارك المئات في مسيرة خرجت عقب صلاة الجمعة، من مسجد النصر في البلدة القديمة، نصرة لشمال غزة. كذلك انطلقت مسيرة من أمام مسجد الحرس في مدينة الخليل جابت شوارع المدينة على وقع الهتافات المنددة بجرائم الاحتلال في غزة. وانطلقت مسيرات أخرى في مدن بيت لحم وطولكرم وجنين ومخيمها. وكانت حركة حماس وقوى وفصائل فلسطينية وحراكات شعبية قد دعوا أول من أمس الخميس، لأوسع مشاركة في جمعة الغضب من أجل غزة. والمشاركة بمسيرات غاضبة وحاشدة رفضاً للمجزرة المستمرة في شمال القطاع.

«المقاومة» في العراق تهاجم 3 أهداف في إسرائيل

أعلنت «المقاومة الإسلامية» في العراق، في بيانات متفرقة على منصة تليغرام أمس الجمعة، إن عناصرها هاجموا فجر أمس «هدفاً حيوياً في شمال الأراضي المحتلة»، و«هدفاً حيوياً في أم الرشراش (إيلات)» مرتين، وكلها بواسطة الطيران المسيّر. وقالت في بياناتها إن ذلك يأتي في إطار «نصرة أهلنا في فلسطين ولبنان، ورداً على المجازر التي يرتكبها الكيان الغاصب بحق المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ»، مشددة على «استمرار العمليات في ذلك معاقل الأعداء بوتيرة متصاعدة».

(العربي الجديد)

استطلاع: سمو تريتش يفشل بدخول الكنيست إذا جرت انتخابات اليوم

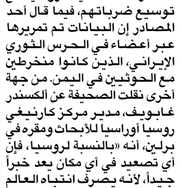

كشف استطلاع للرأي في إسرائيل أن وزير المالية وزعيم حزب الصهيونية الدينية المتطرف بتسلئيل سموتريتش (الصورة) سيفشل في دخول الكنيست (البرلمان) إذا جرت انتخابات اليوم، إذ وفقاً لنتائج الاستطلاع الذي أجراه من قبل معهد لازار (خاص) ونشرته صحيفة معاريف، أمس الجمعة، فإن «الصهيونية الدينية» لن يتمكن من تخطي نسبة الحسم (3,25%) للوصول إلى الكنيست. وأشارت النتائج إلى أن شعبية حزب الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو زادت بعد تعرض منزله في قيسارية لهجوم، واغتيال رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» يحيى السنوار، واستمرار العملية البرية جنوب لبنان. وأظهر الاستطلاع رغم ذلك أن المعسكر الداعم لنتنياهو لن يحصل إلا على 50 مقعداً من مقاعد الكنيست الـ120، مقابل 60 مقعداً للمعسكر المعارض له، إذا جرت انتخابات اليوم. ولا تلوح بالأفق أية انتخابات قريبة إثر رفض نتنياهو إجراء انتخابات في ظل حرب الإبادة التي ترتكبها تل أبيب بحق الفلسطينيين بقطاع غزة، وعدوانها على لبنان.

(الأناضول)

الحدث

حماس تتمسك بثوابتها التفاوضية... ووتيرة قياسية لإبادة شمال غزة

لم تحد حركة حماس، قبل ساعات من استئناف مفاوضات وقف الحرب على غزة في الدوحة غداً، عن خطوطها الحمراء، وعلى رأسها الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال من القطاع، فيما استقبلت القاهرة وفدين من الحركة وإسرائيل

دمار في خانيونس أمس (هاني الشعار/الأناضول)

حيفا ـ **نايف زيداني**
القاهرة ـ **العربي الجديد**

استبقت حركة حماس عودة المفاوضات في الدوحة غدا الأحد لوقف العدوان على قطاع غزة وتبادل الأسرى بالتأكيد على خطوطها الحمراء في أي اتفاق، وذلك في الوقت الذي كانت قوات الاحتلال تواصل ارتكاب المجازر، خصوصاً في شمال القطاع، حيث اقتحمت مستشفى كمال عدوان. وقبل ساعات من توجه رئيس الموساد ديفيد برنيع إلى الدوحة للبحث في استئناف المفاوضات الرامية لوقف العدوان على غزة، قال مصدر قيادي بحركة حماس، في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، إن «الحركة من طرفها، كانت ولا تزال تتعامل مع مقترحات وقف النار بغزة ومع جهود الوسطاء سواء المصريين أو القطريين بكل إيجابية»، مضيفاً: «لدينا خطوط حمراء أبلغنا بها كل الوسطاء على مدار الفترة الماضية، وهي تتعلق بالانسحاب الكامل من قطاع غزة وعودة كل النازحين إلى أماكن سكنهم دون تفرقة بين الشمال والجنوب، وكذلك إدخال ما يلزم لشعبنا من إغاثة وإعادة إعمار».

وقال المصدر، الذي تحفظ على ذكر اسمه لانخراطه الحالي في المفاوضات، إنه «في نهاية المطاف، سيتم الوصول إلى صفقة لتبادل الأسرى، وفق مفاتيح يتم الاتفاق عليها ما بيننا وبين الاحتلال عبر الوسطاء، لكننا في الحقيقة نرى أن الاحتلال لا يزال مصراً على تعنته وإجرامه بحق شعبنا، وكل حديث عن هدوء أو تهدئة مجرد قفاعات غير متوافقة مع ما يحدث على أرض الواقع من مجازر». وأكد القيادي الحمساوي أن «حديث الاحتلال عن اختلاف موقف حماس بعد استشهاد (رئيس حركة حماس) يحيى السنوار، مجرد حديث أهوج لشخص لا يعرف كيف يُتخذ القرار في حماس، ولكن في العموم فإن ثوابت حماس ومبادئها قبل السنوار كما بعده، نفس الطريق التي سار عليها أبناء شعبنا وقادته». وحول التحركات الأميركية الأخيرة للتوصل إلى وقف النار بغزة قال القيادي في حركة حماس إنه «من حيث المبدأ، الحركة لا تنظر إلى الطرف الأميركي على أنه وسيط ما بيننا وبين الاحتلال الإسرائيلي، بل هو شريك وداعم أساسي ورئيسي لكل هذه المجازر التي يرتكبها الاحتلال في قطاع غزة على مدار أكثر من عام من الإبادة، هذا أولاً. ثانياً: الاحتلال الإسرائيلي يراوغ، ويساعده على ذلك الطرف الأميركي، يبث الحديث عن مقترحات جديدة كلما ارتكب الاحتلال مجازر». وشهدت العاصمة المصرية القاهرة، حراكاً على صعيد إعادة إحياء مفاوضات وقف النار بغزة بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وذلك بالتوازي مع الحراك الذي شهدته العاصمة القطرية الدوحة، خلال الساعات الماضية. وشارك أول من أمس الخميس، مسؤولون عسكريون مصريون، تقدمهم مدير المخابرات الحربية وأحد مساعدي وزير الدفاع، إلى جانب رئيس جهاز المخابرات العامة الجديد حسن محمود رشاد، في اجتماع مع رئيسي جهازي الموساد ديفيد برنيع، والشاباك رونين بار في القاهرة، لبحث وقف إطلاق النار في قطاع غزة. وقال مصدر أمني مصري مسؤول إن اللقاء يأتي في إطار الجهود المصرية المكثفة لعودة المفاوضات والتوصل إلى وقف النار بغزة وتحقيق الاستقرار في المنطقة. وأشار إلى أن مصر أكدت للوفد الإسرائيلي رفضها للعملية العسكرية الجارية بشمال قطاع غزة، كما أنها حذّرت من خطورة استمرار إسرائيل في إعاقة إدخال المساعدات الإنسانية لقطاع غزة. كما زار وفد قيادي من «حماس» تراسه رئيس وفد التفاوض بالحركة، خليل الحية، الخميس الماضي، القاهرة في زيارة خاطفة. وعلمت «العربي الجديد» أنّ الزيارة، التي جاءت بناء على مطلب مصري في أعقاب اتصالات هاتفية جرت بين أكثر من طرف، استمرت نحو خمس ساعات فقط، وبحثت أطروحات أميركية ومصرية بشأن وقف النار بغزة وصفقة تبادل الأسرى.

وتأتي زيارة يقوم الموساد إلى القاهرة قبل زيارة أخرى للمسؤول نفسه إلى الدوحة غداً الأحد، وهو ما أكده مكتب رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، ليل الخميس الجمعة، رغم معارضة أقطاب في حكومته إبرام صفقة في هذه المرحلة. وقالت مصادر الموقع إن اللقاء تناول مساعي تجديد المفاوضات للتوصل إلى صفقة بين إسرائيل وحركة حماس لتبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في غزة، وذلك على خلفية اقتراح مصر «صفقة صغيرة»، تشمل إطلاق سراح بعض المحتجزين الإسرائيليين في غزة مقابل نحو أسبوعين من وقف إطلاق النار في القطاع. وعرض رئيس الشاباك رونين بار، في جلسة للمجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت)، المقترح الذي عرضه عليه رئيس المخابرات المصري خلال لقاء بينهما في القاهرة قبل أيام، كخطوة أولى لاستئناف مفاوضات الصفقة. وينص على إطلاق سراح عدد من المحتجزين مقابل بضعة أيام من وقف إطلاق النار. وبحسب موقع والاه، أعرب وزير الأمن يوآف غالانت ورئيس أركان جيش الاحتلال هرتسي هليفي، خلال جلسة الكابينت، عن دعمهما للمقترح، فيما أعرب الوزيران إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش عن معارضتهما. لكن كانت هذه مجرد مناقشة أولية، ولم يتم التصويت على هذه القضية ولا اتخاذ قرارات.

استقبلت القاهرة وفدين من حركة حماس والموساد والشاباك

ميدانياً، واصلت قوات الاحتلال ارتكاب المزيد من المجازر، حيث سقط أمس 81 شهيداً، وعشرات الجرحى، في مناطق مختلفة من القطاع. واستشهد 22 فلسطينياً وأصيب آخرون، في غارات جوية على عدة مناطق في مدينة غزة. كما استشهد 28 فلسطينياً، بينهم 10 أطفال، وأصيب 40، بقصف جوي ومدفعي استهدف مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة. وكان استشهد فجر أمس 20 شخصاً وأصيب العشرات في استهداف الاحتلال لمنزلين في بلدة بيت لاهيا شمال القطاع. وكان جيش الاحتلال الإسرائيلي ارتكب، مساء أول من أمس الخميس، مجزرة جراء قصفه 11 منزلاً في شارع الهوجا في مخيم جباليا، ما أسفر عن سقوط أكثر من 150 بين شهيد وجريح.

واقتحم جيش الاحتلال، أمس الجمعة، مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا شمال قطاع غزة، بحسب مصادر طبية فلسطينية وشهود عيان داخل المستشفى. وقال مدير المستشفى حسام أبو صفية: «نحن أمام اعتداء إسرائيلي جديد على الطواقم الطبية في المستشفى وهو تهديد حقيقي لحياة كل من يتواجد داخل المستشفى». وأعلنت وزارة الصحة بغزة، في بيان، أن قوات الاحتلال احتجزت مئات المرضى والطواقم الطبية والنازحين في مستشفى كمال عدوان شمال القطاع بعد اقتحامه، وزعم الاحتلال، الذي أعلن مقتل ثلاثة جنود في مواجهات بشمال القطاع، أنه ينفذ عملية في منطقة المستشفى بناء على معلومات مخابرات تشير إلى «وجود إرهابيين وبنية تحتية إرهابية» هناك.

وقالت وكالات تابعة للأمم المتحدة إن الأطفال في غزة يموتون من الألم نتيجة لعدم تلقيهم العلاج الطارئ الذي يحتاجون إليه في ظل التناقص المستمر في الموافقات الإسرائيلية على حالات الإجلاء الطبي بعد إغلاق معبر رفح. وأوضح جيمس إلدر من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) خلال إفادة صحافية لمقر الأمم المتحدة في جنيف أنه بينما كان يتم إجلاء نحو 300 طفل شهرياً في السابق، انخفض العدد الآن إلى أقل من طفل واحد يومياً، فيما تظل السلطات تنتظر دون جدوى الموافقات الأمنية من السلطات الإسرائيلية التي تتحكم في الخروج من القطاع. وأضاف: «نتيجة لهذا، يموت الأطفال في غزة، ليس فقط من القنابل والرصاص والقذائف التي تصيبهم». من جهة أخرى، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية، في بيان أمس الجمعة، أنها ستستبدل أحد قضاتها لأسباب صحية، في تحرك قد يزيد تأجيل قرار بشأن طلب ممثلي الادعاء إصدار مذكرة اعتقال بحق نتنياهو.

روسيا ساعدت الحوثيين على مهاجمة سفن البحر الأحمر؟

ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، في تقرير أول من أمس الخميس، أن روسيا قدّمت بيانات لجماعة الحوثيين في اليمن، في وقت سابق من العام الحالي، لمساعدتهم في مهاجمة سفن غربية في البحر الأحمر، بواسطة الصواريخ والمسيّرات، إسناداً لقطاع غزة. ونقلت الصحيفة عمن وصفتهم بـ«مصدر مطلع على الملف» و«مسؤولَيْن أوروبيَّيْن في مجال الدفاع»، أن الجماعة استخدمت بيانات الأقمار الاصطناعية الروسية مع توسيع ضرباتهم، فيما قال أحد المصادر إن البيانات تم تمريرها عبر أعضاء في الحرس الثوري الإيراني، الذين كانوا منخرطين مع الحوثيين في اليمن. من جهة أخرى نقلت الصحيفة عن الكسندر غابويف، مدير مركز كارنيغي روسيا أوراسيا للأبحاث ومقره في برلين، أنه «بالنسبة لروسيا، فإن أي تصعيد في أي مكان يعد خبراً جيداً، لأنه يصرف انتباه العالم بعيداً عن أوكرانيا»، إذ ستحتاج الولايات المتحدة للاختيار، وفي ظل وجود التصعيد في الشرق الأوسط، فسيكون خيارها واضحاً.

(العربي الجديد)

تقرير

بعدما نجح قيس سعيّد في تحديد ولايته الرئاسية، لا تزال الأسئلة تُطرح حول أسباب فشل المعارضة التونسية في منافسته، وهي التي لم تستطع حتى الاتفاق على الوقوف موحدة بوجهه، فيما استطاع سعيّد المحافظة تقريباً على كتلته الانتخابية

مناصرون لسعيّد يحتفلون بفوزه، 6 أكتوبر 2024 (ياسين قايدي/الأناضول)

المعارضة التونسية

أسباب الفشل في منافسة سعيّد

أفق غامض

قال رئيس المعهد العربي للديمقراطية خالد شوكات لـ«العربي الجديد» إن «الإنجاز النسوي يقتضي مناخاً سياسياً إيجابياً وهو ما لا يتوفر في تونس»، متوقعاً أن يواصل قيس سعيّد «سياسته القائمة على التأزيم، من دون منجز اقتصادي واجتماعي، بما سيدفع البلاد إلى أفق غامض».

تونس ـ **وليد التليلي**

لا تزال المعارضة التونسية تلتزم صمتاً شبه مطبق بعد الانتخابات الرئاسية التي حقق فيها الرئيس قيس سعيّد انتصاراً واضحاً على خصومه، وهو ما يبعث على الأرجح صدمتها، على الرغم من أنها لم تكن تعلّق آمالاً كبيرة عليها. وشهدت انتخابات السادس من أكتوبر/تشرين الأول الحالي مشاركة تقارب المليونين والثمانمائة ألف ناخب (من بين تسعة ملايين وسبعمائة ألف ناخب مسجل)، صوّت منهم حوالي مليونين وأربعمائة ألف لسعيّد، فيما تقاسم منافساه، السجين العياشي زمال، والأمين العام لحركة الشعب زهير المغزاوي، بقية الأصوات. مع العلم أن سعيّد كان حصل في الدور الأول من انتخابات 2019 الرئاسية على 620711 صوتاً. ولكنها كانت انتخابات بتنافسية عالية أمام 25 منافساً. وحصل في الدور الثاني على أصوات مليونين وسبعمائة ألف ناخب أمام منافسه نبيل القروي الذي حصل على ما يزيد عن مليون صوت.

وتثير نتائج الانتخابات تساؤلات عدة من بينها، هل يمكن اعتبار هذا العدد من المصوّتين لسعيّد فشلاً لمعارضيه في استقطاب التونسيين، وهل يعكس فشلاً في تقديم مشروع بديل يقنع الناخب التونسي، وهل أن غضب التونسيين على المعارضة وعلى منظومة ما قبل 25 يوليو/تموز 2021 وعلى الطبقة السياسية عموماً هو الذي يفسر هذا العزوف وهذه الأرقام؟ ومن بين التساؤلات أيضاً، كيف استطاع سعيّد أن يحافظ تقريباً على كتلته الانتخابية على الرغم مما تدعيه المعارضة من فشل مشروعه الاقتصادي والاجتماعي؟

وقال رئيس المعهد العربي للديمقراطية، خالد شوكات، في تصريح لـ«العربي الجديد»: «أنا لا أعتقد أن الانتخابات شكّلت فرصة من الأصل لمناقشة برامج أو إنتاج بدائل أو الحديث حول أفكار تنموية أو غيرها، والمعارضة بكافة أطيافها أعلنت مقاطعتها لهذه الانتخابات وشككت في جميع محطاتها، فالمرشحان اللذان سُمح لهما بالترشح (العياشي زمال وزهير المغزاوي)، أحدهما من داخل ما يسمى بمسار 25 يوليو (المغزاوي) والثاني وُضع في السجن وحُرم من التنافس على قدم المساواة (زمال)». لكنه لفت إلى أن «مقاطعة الانتخابات في حد ذاتها قد تكون وجهاً من وجوه الفشل من زاوية نظر أخرى، ترى في المقاطعة وسيلة احتجاجية سلمية موروثة من الأزمنة والعهود السابقة للثورة، وهي عملياً تخدم الحاكم القاعد على الكرسي لأنها تساعده في جعل استمراريته أمراً واقعاً». وأضاف أن «سبب المقاطعة، إذا ما اعتبرناها فشلاً سياسياً، مرده أن هذه المعارضة لم تتمكن من مغادرة طبيعتها الأيديولوجية والاحتجاجية الموروثة عن حقب الحرب الباردة، وعن ضعف البنية الديمقراطية لأحزاب المشكّلة لهذه المعارضة».

وعن القراءة التي تذهب إلى اعتبار أن غضب غالبية التونسيين على ما قبل 25 يوليو لا يزال متواصلاً، على الرغم من فشل ما بعده في تحقيق تقدم فعلي في الملف الاقتصادي والاجتماعي، وحتى السياسي، قال شوكات إن «هذا كلام صحيح إلى حد بعيد، فنظام الحكم مستفيد من عملية ترذيل وهرسلة طاولت جلّ النخب، أحزاباً وشخصيات، تلك التي ساهمت في إدارة عشرية الانتقال الديمقراطي، سواء من موقع الحكم أو موقع المعارضة». وأضاف: «لقد اشتغلت جل وسائل الإعلام طيلة عشر سنوات متواصلة على تأليب الرأي العام ضد التجربة الديمقراطية، فبالغت في تشويه محاولاتها وتضخيم أخطائها والنيل من نزاهة القادة السياسيين. وهذا لا ينفي طبعاً وجود أخطاء كبيرة ارتكبت ومنحت هذا الإعلام مادة ليبني عليها. ولعل عزوف 70% من التونسيين عن الذهاب لصناديق الاقتراع مردّه هذه النظرة السلبية، أكثر مما هو معارضة للنظام القائم». ورأى شوكات أن «هذا العزوف عن المشاركة في الانتخابات يحمل في طياته عدّة دوافع متشابكة ومترابطة في آن، فهو عدم اقتناع بالجديد، ولكنه أيضاً رفض لعودة القديم، ولكن عدم الاقتناع والرفض يجب ألا يحجب عوامل إضافية من قبيل منح الأولوية للشؤون الخاصة وعدم المبالاة بالشأن العام، بالإضافة إلى عدم الإيمان بإمكانية التغيير من خلال الانتخابات».

من جهته، اعتبر الباحث زهير إسماعيل أن «نتائج الانتخابات تعكس حقيقة المشهد السياسي في بلادنا، سلطة ومعارضة، وأهمّ ملمح فيها أنّها لم تتوفّر فيها شروط المشاركة الديمقراطية والاختيار الحر». وأضاف إسماعيل، في حديث لـ«العربي الجديد»: «الأصل أن يُقاس فشل هذا الطرف أو ذاك عندما تجرى الانتخابات في وضع طبيعي وتحت إجراءات سليمة. وفي هذه الشروط يُقيَّم أداء الجميع وفي مقدمتها المعارضة التي يجب أن ينظر إليها على أنّها شريك في الوطن لا أن تكون موضوعاً ثابتاً للشيطنة، ولذلك يصعب الحديث عن بديل في مثل هذه الشروط». وأوضح إسماعيل أن «فشل المعارضة في تقديرنا هو في عدم قدرتها، من خلال حراكها المواطني، على فرض شروط الاختيار الحر والحياة السياسية المتوازنة. وتبدو هذه مهمة حقوقية سياسية تتعلق بالحريات لا بالبدائل والبرامج. ولكن هذا التدقيق لا يخفي ضعف المعارضة وحالة التشرذم وعجزها عن الالتقاء على مشترك وطني تحتاجه البلاد للخروج من الأزمة المركّبة التي تعيشها بالبلاد».

وعن العزوف الشعبي المتكرر، اعتبر إسماعيل أن «أسبابه سابقة لـ25 يوليو 2021 باعتباره انقلاباً على الدستور والديمقراطية في نظر المعارضة الديمقراطية»، موضحاً أن «عشرية الانتقال عرفت عزوفاً متدرجاً يمكن أن يُعتبر موقفاً متحولاً من العملية الديمقراطية ومحاولات تأسيس الحرية». وأضاف: «عرفت انتخابات 23 أكتوبر التأسيسية عام 2011، وهي أول انتخابات ديمقراطية ونزيهة في تاريخ تونس، نسبة إقبال مرتفعة. ثم بدأ النزول في نسبة المشاركة مطرداً. وتمثل هذه النسبة المتنازلة مؤشراً فعلياً على التعثر المتفاقم في الانتقال إلى الديمقراطية». وتابع: «كان منتظراً من 25 يوليو، الذي تقدّم على أنّه مسار تصحيح، أن تعرف نسبة المشاركة في الاستحقاقات التي تقدم بها ارتفاعاً كبيراً، ولكن النسب التي تم الإعلان عنها رسمياً في كل الاستحقاقات الانتخابية (الاستمارة، الاستفتاء، الانتخابات البرلمانية...) غير مسبوقة في تدنيها حتى مقارنة بأخر انتخابات ديمقراطية عرفتها البلاد في 2019. فالأمر حينئذ يتعلق بأزمة بنيوية في المجتمع والدولة والنخبة السياسية».

> خالد شوكات: الانتخابات لم تشكّل فرصة لإنتاج بدائل
>
> زهير إسماعيل: عجزت المعارضة عن الالتقاء على مشترك وطني

قضية

يواجه حزب «الحلم الجورجي» في الانتخابات التشريعية في جورجيا اليوم، المعارضة، وسط انقسام بين المتمسكين بالتكامل مع أوروبا والأغلبية المحافظة المتمسكة بعلاقات مع روسيا

«الحلم الجورجي» بمواجهة المعارضة

انتخابات تشريعية حاسمة بين أنصار الغرب وروسيا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

يتوجه الناخبون في جورجيا، اليوم السبت، إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات التشريعية، التي قد تكون مصيرية لبلد محوري في منطقة جنوب القوقاز يعيش حالة من الانقسام بين أنصار التكامل مع أوروبا وآخرين من أنصار حزب «الحلم الجورجي» الموالين لروسيا التي لم يتم تطبيع العلاقات معها على نحو كامل منذ «حرب الأيام الخمسة» في إقليم أوسيتيا الجنوبية الانفصالي المدعوم من موسكو في العام 2008. ويعتزم حزب «الحلم الجورجي» الحاكم استثمار الانتخابات لتعزيز سلطته، بينما تراهن المعارضة على إثارة الأمزجة المجتمعية، وربما إسقاط السلطة عن طريق احتجاجات على غرار تجربة «ثورة الورود» بزعامة الرئيس الأسبق الموالي للغرب، ميخائيل ساكاشفيلي، في العام 2003. ويواجه حزب «الحلم الجورجي» الحاكم أربعة ائتلافات معارضة، هي «الوحدة» التابع لساكاشفيلي، و«جورجيا القوية»، و«الائتلاف من أجل التغيير» و«من أجل جورجيا»، والتي اتفقت على أول أعمالها في حال انتصارها، عبر إعطاء الأولوية لتشكيل حكومة ائتلافية تتولى الإصلاحات كما تطالب بروكسل بها، بغية تقريب جورجيا من عضوية الاتحاد الأوروبي، واعدة بإجراء انتخابات برلمانية جديدة في العام 2025.

وينقسم المجتمع الجورجي، شأنه في ذلك شأن غيره من مجتمعات الجمهوريات السوفييتية السابقة، إلى معسكرين، أحدهما موالٍ للغرب من أنصار ساكاشفيلي، والثاني هو الأغلبية المحافظة غير المستعدة لإفساد العلاقات مع روسيا بشكل نهائي من أجل آفاق غامضة للتكامل الأوروبي. ويبدو الانقسام المجتمعي جلياً خلال حملة الانتخابات إلى حد أن «الحلم الجورجي» والمتأرجحين، بل اختار الرهان على الشق المحافظ من السكان. وعلى الرغم من احتجاج الغرب وتهديده بالعقوبات إلا أنه تم تبني قانون «العملاء للخارج» المستنسخ من مثيله الروسي، وحظر الترويج للمثلية الجنسية، ما أدى إلى تعليق مفاوضات عضوية جورجيا في الاتحاد الأوروبي.

ووصل الأمر إلى حد تقديم مؤسس «الحلم الجورجي» بيدزينا إيفانيشفيلي، وعداً، في منتصف سبتمبر/أيلول الماضي، بأن تبليسي ستعتذر في حال فوز الحزب بالانتخابات البرلمانية عن الحرب في إقليم أوسيتيا الجنوبية، وبمحاكمة المتسببين فيها. كما تستثمر السلطة في حملتها الانتخابية القضية الأوكرانية بنشاط، عن طريق وضع المجتمع أمام خيارين، إما الحرب والدمار كما هو الحال في أوكرانيا، وإما الازدهار، كما تزعم. وبذلك تحشد السلطة ناخبيها من الأغلبية السلبية بمواجهة الأقلية النشطة للغاية من أنصار المعارضة. ومن اللافت أن الانتخابات التشريعية في جورجيا تجرى بعد أقل من أسبوع على الانتخابات الرئاسية في مولدوفا، والتي كشفت هي الأخرى عن حالة من الانقسام العميق في مجتمعات الجمهوريات السوفييتية السابقة، إذ لم تتمكن الرئيسة مايا ساندو من الفوز من الجولة الأولى، بينما تم إقرار إدراج التكامل الأوروبي في دستور البلاد بأغلبية طفيفة من الأصوات، وبفارق لم يتخط بضعة أعشار من 1% مقارنة مع من صوتوا بـ«لا».

وفي وقت اتسمت فيه حملة الانتخابات الرئاسية في مولدوفا بتضييق الخناق على المعارضة الموالية لروسيا، وحشد أنصار الناخبين الموالين للغرب، لم تغب آخر التطورات في مولدوفا عن المشهد السياسي الداخلي في جورجيا، إذ اعتبر رئيس الوزراء إراكلي كوباخيدزه أن كيشيناو «لم تجتز أي اختبار في الديمقراطية»، لكنها على عكس تبليسي تكاد لا تواجه انتقادات غربية.

في المقابل، استعرضت المعارضة الجورجية عضلاتها يوم الأحد الماضي بتنظيم تظاهرة حاشدة بميدان الحرية وسط تبليسي تحت شعار «جورجيا تختار الاتحاد الأوروبي». وخلال المسيرة صوب الميدان، حمل المتظاهرون أعلام جورجيا والاتحاد الأوروبي، فيما هتف أنصار التكامل الأوروبي بهتافات مرحبة بهم من شرفات منازلهم. وميدان الحرية له دلالة رمزية في السياسة الجورجية، حيث انطلقت منه «ثورة الورود» في نوفمبر/تشرين الثاني 2003 التي أطاحت بحكم إدوارد شيفاردنادزه الرئيس الجورجي آنذاك، وآخر وزير خارجية في الاتحاد السوفييتي، وأسفرت عن صعود ساكاشفيلي إلى سدة الحكم. وفي موسكو، لا يستبعد رئيس النادي الأوراسي للتحليل، نيكيتا ميندكوفيتش، احتمال إقدام المعارضة الجورجية على محاولة تكرار سيناريو عام 2003، معتبراً، في الوقت ذاته، أن فوز «الحلم الجورجي» قد يؤدي إلى استعادة العلاقات بين موسكو وتبليسي إلى مستوى ما قبل عام 2008. ويقول ميندكوفيتش، لـ«العربي الجديد»: «يبدو الحلم الجورجي أقرب للفوز بالانتخابات التشريعية، لكنّه يطمح في الحصول على الأغلبية الكاسحة بالتشكيلة الجديدة للبرلمان للانفراد بالحكم. في المقابل، قد تواجه المعارضة ذلك بمحاولة تنظيم احتجاجات وتكرار سيناريو عام 2003». ويجزم بأن فوز «الحلم الجورجي» سيصب في مصلحة موسكو، مضيفاً: «صحيح أن موسكو وتبليسي لم تستعيدا العلاقات الدبلوماسية تحت حكم الحلم الجورجي لكن روسيا تشاطره نهج التعايش السلمي وحسن الجوار، وقد تم استئناف حركة الطيران بين البلدين، لتصبح جورجيا واحدة من محطات الترانزيت عند سفر الروس إلى أوروبا لا سيما للقاطنين في جنوب روسيا». وعشية الانتخابات، حاول «الحلم الجورجي» عزل الرئيسة سالومي زورابيشفيلي، رغم أن الرئيس لا يؤدي دوراً مهماً في جورجيا نتيجة لانتقال البلاد إلى نظام الحكم البرلماني. إلا أن المواجهة المفتوحة بين الرئيسة والحكومة والبرلمان، كما هو عليه الحال حالياً، يزيد من زعزعة استقرار المجتمع مع استمرار مخاطر وقوع انقلاب، وعشية الانتخابات، أعربت زورابيشفيلي عن مخاوفها من إتمام إجراءات عزلها وحتى اعتقالها في حال فوز «الحلم الجورجي» بالانتخابات. لكن على صعيد السياسة الخارجية والعلاقات الاقتصادية، تسعى السلطات الجورجية الحالية للتعامل مع الوضع ببراغماتية والمناورة مع مختلف الأطراف الدولية. ورغم أنها تشهر حرصها على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تسهم في زيادة نفوذ أقرب جارتيها، تركيا وروسيا، اللتين تؤديان الدور الرئيسي في التجارة الخارجية والاستثمارات وحركة السياحة. وعلى الرغم من استياء واشنطن، إلا أن تبليسي تطور العلاقات مع بكين أيضاً.

أنصار المعارضة خلال تجمع في تبليسي، 20 أكتوبر 2024 (رويترز)

> استعرضت المعارضة عضلاتها الأحد الماضي بتنظيم تظاهرة
>
> فوز «الحلم الجورجي» قد يعيد العلاقات مع موسكو

شرق غرب

الرئيس التايواني: لن نتراجع في الدفاع عن أراضينا

قال الرئيس التايواني لاي تشينغ تي، أمس الجمعة: «لن نتخلى عن أي شبر من أرض تايوان، بينغو وكينمن وماتسو، في الدفاع عن وطننا»، في إشارة إلى ثلاث جزر تسيطر عليها تايبيه، وذلك خلال زيارته جزر كينمن قبالة شواطئ الصين، احتفالاً بالذكرى الـ75 للانتصار العسكري للقوميين على القوات الشيوعية الصينية، ما اضطر الشيوعيين حينها للتخلي عن كينمن. يأتي ذلك بعد مناورات عسكرية نظمتها الصين، الثلاثاء الماضي، في مياه مضيق تايوان التي تعتبرها جزءاً من أراضيها. (فرانس برس)

قتلى في هجوم على الشرطة الباكستانية

أعلنت الشرطة الباكستانية، أمس الجمعة، أن مقاتلين مسلحين ببنادق هجومية وقنابل يدوية هاجموا نقطة أمن في مقاطعة ديرا إسماعيل خان بإقليم خيبر بختونخوا، شمال غربي البلاد، ما أسفر عن مقتل عشرة من رجال الشرطة وإصابة آخرين في تبادل لإطلاق النار، بعد منتصف ليل الخميس - الجمعة. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم. (أسوشييتد برس)

اغلبية الالمان تريد ميرتس مستشارا

أظهر استطلاع للرأي أجراه معهد سيفي بتكليف من صحف مجموعة فونكه الألمانية، أمس الجمعة، أن 52% من الألمان يفضلون أن يصبح المحافظ فريدريش ميرتس (الصورة)، زعيم الحزب المسيحي الديمقراطي المعارض، مستشارهم المقبل، بدلاً من الحالي أولاف شولتز، من الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وتجري الانتخابات العامة المقبلة، التي ستحدد شاغل منصب المستشار، في سبتمبر/أيلول 2025. (أسوشييتد برس)

الملك تشارلز يقر بتاريخ الكومنولث «المؤلم»

اعتبر ملك بريطانيا تشارلز الثالث، أمس الجمعة، أن رابطة الكومنولث يجب أن تعترف بتاريخها «المؤلم»، وذلك في الوقت الذي تواصل فيه دول أفريقية وأخرى بمنطقة البحر الكاريبي المطالبة بتعويضها عن دور بريطانيا في تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وقال تشارلز، أمس، في كلمة أمام اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث الذي بدأ في ساموا الاثنين الماضي: «أدرك من خلال الاستماع للمواطنين في أنحاء الكومنولث كيف يستمر تردد صدى الجوانب الأكثر إيلاماً من ماضينا».
(رويترز)

جولة ثانية من الانتخابات البرلمانية في ليتوانيا

يدلي الليتوانيون بأصواتهم يوم غد الأحد، في الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية لاختيار باقي أعضاء البرلمان المؤلف من 141 مقعداً (الاختيار بين اثنين من الحاصلين على أعلى الأصوات في الجولة الأولى التي جرت قبل أسبوعين)، ما سيفضي إلى تشكيل حكومة جديدة. وتصدر الحزب الاشتراكي الديمقراطي المعارض الجولة الأولى متقدماً على حزب اتحاد الوطن الحاكم بزعامة رئيسة الوزراء إنغريدا سيمونيتيه (الصورة).
(أسوشييتد برس)

متابعة

طهران تستعد لحرب تحاول تجنبها

تستعر إيران في تحذير إسرائيل من مغبة مهاجمتها بالتزامن مع استعدادها لحرب محتملة تسعى لتجنبها، آخذاً بعين الاعتبار حسابات عدة

طهران ـ **العربي الجديد**

جاءت التحذيرات الإيرانية، أمس الجمعة، بشأن الضربة الإسرائيلية المحتملة، على لسان خطيب صلاة الجمعة المؤقت في طهران، أحمد خاتمي الذي نبّه إسرائيل من أنها إذا ارتكبت أي أخطاء «فسيتم سحقها في عملية الوعد الصادق 3»، فيما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية، مساء أول من أمس، أن إيران وبينما تستعد لضربة متوقعة من إسرائيل، أمرت قواتها المسلحة بالاستعداد للحرب، ولكن أيضاً بمحاولة تجنبها، في ظل ما يشهده «حلفاؤها في لبنان وغزة». ونقلت الصحيفة عن أربعة مسؤولين إيرانيين بينهم اثنان من الحرس الثوري الإيراني، تحدثوا شرط عدم الكشف عن هويتهم خلال مقابلات هاتفية الأسبوع الحالي، أن المرشد الإيراني علي خامنئي أمر الجيش بوضع خطط عسكرية متعددة للرد على أي هجوم إسرائيلي. وقالوا إن نطاق أي انتقام إيراني سيعتمد إلى حد كبير على شدة الهجمات الإسرائيلية. وأوضحوا أن خامنئي وجّه برد حتمي إذا ضربت إسرائيل البنية التحتية للنفط والطاقة أو المنشآت النووية، أو إذا اغتالت مسؤولين كباراً، موضحين أنه في حال شنت القوات الإسرائيلية هجوماً كبيراً على إيران، مثل استهداف منشآتها النفطية والنووية، سيكون رد الفعل قوياً ومن ثم ستنظر إيران، وفق هذا السيناريو، في إطلاق ما يصل إلى ألف صاروخ بالتيسي على إسرائيل، وتصعيد الهجمات من قبل الجماعات المسلحة التابعة لها في المنطقة، وتعطيل الشحن في الخليج ومضيق هرمز.

من جهة أخرى نقلت الصحيفة، عن ناصر إيماني، المحلل السياسي الذي وصفته بالمقرب من الحكومة الإيرانية، قوله إن «التفكير الآن (في إيران) هو أنه إذا كان الهجوم الإسرائيلي رمزياً ومحدوداً، فيجب علينا أن نترك الهجمات وننهيها». وأوضح أن «إيران ليست حريصة حقاً على خوض حرب كبيرة مع إسرائيل، لا نرى أي فوائد لذلك في المنطقة المشتعلة». وقال إيماني إنه في هذه المرحلة لا تعتبر إيران الحرب مع إسرائيل تهديداً وجودياً، فيما تعتقد أن الصراع المطوّل سيكون مدمراً وسيعرقل خطط الحكومة الجديدة للتفاوض مع الغرب على أمل رفع العقوبات الأميركية، وتحسين الاقتصاد الإيراني المتردي.

وفي موضوع الجماعات المسلحة التابعة لإيران في المنطقة ودورها في ظل التهديد الإسرائيلي، نقلت «نيويورك تايمز» عن ناصر هديان، وهو معلق سياسي مقيم في طهران، أن إيران أمضت عقوداً في بناء جماعات مسلحة تكون بمثابة قوة دفاع على طول الحدود مع إسرائيل، لردع أميركا، لكن تدمير إسرائيل للتسلسل القيادي لحزب الله والبنية التحتية العسكرية للحزب ساهم «بتضاؤل جزء كبير من قوة الردع الإيرانية، وقلب الحسابات بالنسبة لطهران». وأوضح أن إسرائيل «أصبحت التهديد الحقيقي لإيران»، و«كنا نظن أنها أميركا طوال هذه السنوات». في المقابل، تستعد دولة الاحتلال بدورها للضربة المتوقعة. وذكرت هيئة البث الإسرائيلية «كان»، مساء أول من أمس الخميس، نقلاً عن مصدر أمني، أن سلاح الجو الإسرائيلي أنهى استعداداته للضربة على إيران وينتظر الآن القيادة السياسية لبدء العملية، زاعمة أنه تمت الموافقة على الخطط (الضربة) من قبل رئيس الأركان هرتسي هاليفي ووزير الأمن يوآف غالانت.

> احمد خاتمي: إن اخطا الاحتلال فسيُسحق بـ«الوعد الصادق 3»

قوات من الحرس الثوري خلال مراسم في طهران أول من أمس (مرتضى نيكوبازل/Getty)

الحدث

«العمال» يتبنى هجوم «توساش»... وتركيا تصعّد ضده

صعّدت القوات التركية من هجماتها ضد حزب العمال الكردستاني داخلياً وفي سورية والعراق، فيما تبنى «العمال» الهجوم على مقر «توساش»

إسطنبول ـ **جابر عمر**
غازي عنتاب ـ **محمد كركص**
بغداد ـ **صفاء الكيسي**

في الوقت الذي كانت القوات التركية تواصل، لليوم الثاني على التوالي، هجماتها على مواقع تابعة لحزب العمال الكردستاني في سورية والعراق، بالإضافة إلى شن حملة اعتقالات داخل البلاد، تبنى حزب العمال الكردستاني الهجوم المسلح على مركز الصناعات العسكرية الجوية والفضائية (توساش) في أنقرة الأربعاء الماضي، والذي أدى إلى مقتل خمسة أشخاص وإصابة 22. ونشرت وسائل إعلام تركية، أمس الجمعة، من سورية إلى الأراضي التركية. وشدد المرتبط بحزب العمال الكردستاني، جاء فيه أن مسلحين يتبعان كتيبة «الخالدون» نفذا الهجوم على «توساش». وأضاف البيان: «بطلا هذا العمل التاريخي، الذي حصل بعزيمة عالية وموهبة إبداعية وروح التضحية للزعيم عبد الله أوجلان (زعيم الحزب المسجون في تركيا)، هما الرفيقين أسيا علي - مينة سيفجين آل تشيجيك، وروجر هيلين - علي آورك». ولفت إلى أن الهجوم لا علاقة له بتصريحات زعيم حزب الحركة القومية دولت باهتشلي الثلاثاء الماضي، الذي وجه دعوة غير مسبوقة إلى أوجلان لإلقاء كلمة في البرلمان يعلن فيها إلغاء الحزب وإلقاء السلاح مقابل العفو عنه. وأوضح بيان الحزب أن «الهجوم الذي خُطط له منذ مدة طويلة ونُفّذ بنجاح، لا علاقة له بالأجندة السياسية التي جرت مناقشتها في تركيا». واتهم شركة «توساش» بأن من بينهم أطفال ونساء». ولم يسبق أن سُجّلت عمليات مسلحة داخل تركيا لكتيبة «الخالدون»، والتي هي عبارة عن خلايا نائمة تابعة للحزب وموضوعة باعتبارها قوى احتياطية، وفق تصريحات سابقة لمسؤولين في الحزب.

في المقابل، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال عودته من قازان الروسية بعد مشاركته في قمة بريكس، إن بلاده «ستجتث الإرهاب من جذوره». وقال إن الهجوم على «توساش» جرى عن طريق تسلل المنفذين من سورية إلى الأراضي التركية. وشدد على أن «تركيا تواصل أعمالها لاجتثاث الإرهاب من جذوره، وإن كان ذلك في سورية، فسنفعل ما تقتضيه الضرورة». وأعلن وزير الداخلية التركي علي يرلي كايا، أمس الجمعة، توقيف 176 متهماً بالانتماء لحزب العمال الكردستاني وتنظيمات تابعة له في 31 ولاية، ضمن عمليات «غورز 20» التي أطلقت بعد الهجوم على «توساش». واعلنت وزارة الدفاع التركية، في بيان أمس الجمعة، تدمير 34 موقعاً لحزب العمال الكردستاني شمالي العراق عبر عدة غارات جوية بمناطق هاكورك وغارة وقنديل وسنجار، «حيث أسفرت العملية عن قتل عدد كبير من عناصر التنظيم». وأفادت مصادر أمنية بأن الاستخبارات التركية استهدفت 120 موقعاً تابعاً للحزب شمالي سورية والعراق منذ وقوع الهجوم على «توساش».

وفي إقليم كردستان العراق، رصد مسؤولون وشهود عيان ارتباكاً واضحاً في تحركات مسلحي حزب العمال الكردستاني في مناطق وجودهم في محافظات الإقليم إثر تصعيد تركي في ضرباته التي تستهدف مقار الحزب وتحركاته. وقال نقيب في قوات البشمركة الكردية، لـ«العربي الجديد»، مشترطاً عدم ذكر اسمه، إن «التصعيد في الهجمات التركية أربك بشكل واضح تحركات العمال الكردستاني»، مبيناً أن «عناصر الحزب أخلوا الكثير من مقارهم في محافظات الإقليم، وانتشر عناصرهم بشكل مفتوح في المناطق». وأوضح أن «عملية الانتشار هذه لا تؤشر إلى تكتيك عسكري، بقدر ما هي محاولة للاختباء من الضربات التركية التي تصاعدت حدتها في اليومين الأخيرين». وأشار إلى أن «عمليات الانتشار تلك تُعد من أخطر تحركات العمال على الأهالي، وأن تحصنهم في المناطق السكنية يتسبب بمخاطر على الأهالي من المدنيين».

وفي سورية، جددت الطائرات الحربية والمسيّرات التركية غاراتها مستهدفة مواقع عسكرية ومنشآت نفطية وخدمية تسبطر عليها قوات سورية الديمقراطية (قسد) في ريفي الحسكة وحلب شمالي وشمال شرقي سورية. وقال الناشط جان علي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن الطائرات الحربية وطائرات الاستطلاع التركية استهدفت صوامع الحبوب في قرية روفي بريف مدينة عين العرب (كوباني) شرقي محافظة حلب، ما أسفر عن إصابة سبعة أشخاص، ومصادة للمحروقات في ناحية القحطانية ومنغارات في ناحية الجوادية ومنطقة كوجرات بريف المالكية شمال شرقي محافظة الحسكة، وقرية كر قحف في ناحية معبدة بريف محافظة الحسكة الجنوبي، ما أسفر عن وقوع قتلى وجرحى في صفوف «قسد» و«قوى الأمن الداخلي» (الأسايش)». وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، في بيان أمس الجمعة، أن 27 مدنياً قتلوا في غارات شنّتها تركيا في شمال سورية وشرقها.

> أعلن وزير الداخلية التركي توقيف 176 شخصاً في 31 ولاية

دفع المرشح الجمهوري للانتخابات الرئاسية الأميركية، دونالد ترامب، الحزب الديمقراطي ومرشحيه، ومن بينهم كامالا هاريس، إلى الميل نحو اليمين، أملاً بكسب مزيد من الأصوات، لا سيما في قضيتي الهجرة والطاقة، متراجعين عن بعض مبادئهم، رغم سياساتهم الليبرالية، وسط تخوفات الحزب من أن يسبب ذلك أزمات مستقبلاً

مزايدات في قضيتي الهجرة والطاقة قبل يوم الاقتراع

ترامب يدفع الحزب الديمقراطي إلى اليمين

واشنطن ـ **محمد البديوي**

ترامب خلال تجمع انتخابي في أريزونا، 13 أكتوبر 2024 (ريبيكا نوبل/Getty)

سيطر الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب على الحزب الجمهوري، ونجح على مدار ثماني سنوات في تحويله من تيار محافظ إلى حركة شعبوية يمينية مناهضة حتى للسياسات التي بنى فيها الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان (1981-1989) النسخة الحالية من الحزب. نجح ترامب في إقصاء جميع معارضيه، بمن فيهم القيادات التقليدية التاريخية، مثل ميتش ماكونيل، زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ السابق، وميت رومني، المرشح الرئاسي السابق، وآخرين، لذا ليس غريباً تعديل المؤتمر الوطني الجمهوري الأخير برنامجه للسنوات المقبلة، بحيث أزال لأول مرة ما أقره ريغان منذ أكثر من 40 عاماً، عندما قرر الجمهوريون أن الحق في الحياة واستهداف قانون فيدرالي يمنع الإجهاض يجب أن يكونا دائمَي الأولوية في سياسات الحزب. لكن تأثير ترامب لم يقتصر على الحزب الجمهوري وتحويله إلى تيار شعبوي يميني، إذ نجح على مدار السنوات الماضية في إجبار الحزب الديمقراطي، صاحب السياسات الليبرالية الذي نجح أكثر من 100 شخص من المنتمين إلى اليسار في الفوز بتمثيله في مجلس النواب عام 2018، ليس فقط على تجاهل تيار اليسار، بل على الانحراف إلى اليمين في سياسات رئيسية.

في 2016، انحاز ترامب إلى المطالب اليمينية، التي كانت توصف بأنها الأكثر تطرفاً وغير الإنسانية من قبل الديمقراطيين، ببناء جدار على الحدود الجنوبية مع المكسيك. بعد ثماني سنوات تغير الأمر، حتى إن المرشحة الرئاسية الديمقراطية، كامالا هاريس، التي طالما هاجمت الرئيس السابق ومنافسها الحالي بسبب «الجدار»، تراجعت بشكل كامل عن سياساتها بشأن حماية الحدود. بدا هذا التغير على غير هوى المدافعين عن الحريات واللاجئين، وخصوصاً اليساريين، إذ طالما انتُقِدَت هاريس وصُوِّرَت على أنها تنتمي إلى هذا التيار.

وطبقاً لمركز بيو للأبحاث، انخفضت الثقة في تعامل إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن مع الهجرة بين الجمهوريين والديمقراطيين. في يوليو/ تموز الماضي، كان لدى 35% من الناخبين الأميركيين ثقة ببايدن لاتخاذ قرارات حكيمة بشأن الهجرة. وبحلول سبتمبر/ أيلول الماضي، كان لدى المزيد من الناخبين ثقة بترامب بنسبة 52% بشأن هذه القضية مقارنة بهاريس (45%)، على الرغم من أن الثقة بنائبة الرئيس أعلى مما كانت عليه في بايدن. في الفترة الأخيرة قال ثلثا مؤيدي ترامب، بنسبة 66%، إن حكومة الولايات المتحدة ليس لديها سيطرة تذكر على المهاجرين الذين يدخلون البلاد بنحو غير نظامي، في حين قال أقل من النصف، وبنسبة 40% من مؤيدي هاريس، الأمر نفسه. بات واضحاً بشكل كبير أن ترامب فاز بقضية الهجرة حتى من دون الفوز بالرئاسة في الانتخابات يوم الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. قبل أقل من أسبوعين من الانتخابات، رأى نصف الناخبين بالولايات المتحدة أن هذه القضية ذات أهمية كبيرة، وهم واثقون بقدرة المرشح الجمهوري على ضبط الحدود بشكل أفضل. وتعهدت هاريس خلال حملتها الانتخابية بإصلاح سياسات الهجرة واللجوء والحدود الأكثر تعقيداً منذ عقود، مجادلة بأن القرارات التي

> فاز ترامب بقضية الهجرة قبل الفوز بالانتخابات المقبلة

اتخذها بايدن بتشديد القيود ساهمت في منع عبور المهاجرين غير النظاميين. في 2019، إبّان ترشحها في الانتخابات التمهيدية للرئاسة عن الحزب الديمقراطي، تعهدت هاريس أكثر من مرة بإلغاء تجريم التورط في الهجرة غير القانونية. ورسمت صورة لها على أنها تقدمية ومدافعة عن هؤلاء الباحثين عن «فرص أفضل للحياة»، وتبنت سياسات غير مقيدة لعملية الهجرة، وهاجمت بناء الجدار، غير أنها في الانتخابات الحالية أقرت بأنها تراجعت عن موقفها السابق، متعهدة ببناء الجدار وبضوابط شديدة الصرامة. وبحسب هذه الصورة ستكون، وهي المدعية العامة السابقة، أكثر كفاءة من ترامب بملف الحدود.

تجاوزت أجندة ترامب الحالية الوعد ببناء جدار على الحدود، إلى تعهده بأكبر عملية ترحيل جماعي في تاريخ الولايات المتحدة، وبرأيه فإن قضية الهجرة ستقوده إلى البيت الأبيض مثلما قادته في 2016. ووصف ترامب المهاجرين غير النظاميين الذين يدخلون البلاد عبر الحدود بصورة غير رسمية بأنهم يسممون الولايات المتحدة، واتهمهم باغتصاب النساء وقتلهنّ ونشر الجريمة والمخدرات في البلاد. كذلك اتهم هو ومرشحه لمنصب نائب الرئيس جي دي فانس، مهاجرين من هاييتي بأنهم يأكلون القطط والكلاب في أوهايو، ما أدى إلى حملة انتقادات واسعة، حتى من بين جمهوريين، وسط أمل لدى الديمقراطيين بأن تؤثر هذه التصريحات في تصويت الأميركيين من أصول لاتينية لصالحهم.

قضية الحدود ليست القضية الوحيدة التي انحرفت فيها سياسات الحزب الديمقراطي يميناً على مدار السنوات الماضية بفضل ترامب، بل هناك قضية التغير المناخي والتكسير الهيدروليكي، عصب سياسات الحزب ورؤيته على مدار السنوات الثماني الماضية. غير أن ديمقراطيين، بمن فيهم هاريس، تراجعوا بشكل كامل عن مبادئ بنوا عليها حملاتهم الانتخابية في 2019، وذلك أملاً في كسب مزيد من الأصوات في هذه الانتخابات الحالية المتقاربة للغاية بين المنافسَيْن الرئيسيَّيْن، وخصوصاً في الولايات المتأرجحة (ميشيغن وبنسلفانيا وويسكونسن وأريزونا وجورجيا ونيفادا وكارولينا الشمالية)، وأهمها بنسلفانيا التي تعتمد على صناعة النفط. ولوحظ هذا التراجع ليس فقط على مستوى الرئاسة، بل في برامج مرشحي الحزب في مجلسي الشيوخ والنواب (سيختار الأميركيون في الخامس من نوفمبر أيضاً ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، 34 مقعداً من أصل 100 وكامل أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 435).

ويعتمد استخراج النفط والغاز في الولايات المتحدة على التكسير الهيدروليكي، حيث يستخرج في الولايات المتحدة النفط الصخري، وذلك من مناطق التكسير التي تحيط بالبئر ذات الحجم المحدود، بخلاف النفط التقليدي. والولايات المتحدة أكبر منتج للنفط في العالم حالياً.

وعلى مدار الأسابيع الماضية نشر خمسة مرشحين ديمقراطيين لانتخابات مجلس الشيوخ إعلانات تضمنت صوراً لترامب، معظمها لتأكيد أنهم عملوا معه في مشروعات متعلقة بالطاقة، وأنهم مع التكسير الهيدروليكي. أما هاريس، فقد ناقضت مواقفها التي اتخذتها في 2019، وأعلنت أخيراً أنها لم تعد تدعم حظره، بعدما قالت خلال حملتها الانتخابية 2020 إنها بلا شك مؤيدة لحظر التكسير الهيدروليكي.

أقرّت إدارة بايدن أكبر تشريع على الإطلاق بشأن التغير المناخي (الحد من التضخم عام 2022، المتعلق بالطاقة النظيفة). ووفق حملة هاريس «فإن هذه الإدارة خلقت 300 ألف وظيفة في مجال الطاقة، بينما خسر ترامب نحو مليون وظيفة»، متجاهلة انخفاض أسعار النفط عالمياً، ما أدى إلى تراجع الحفر في الولايات المتحدة بسبب الخسائر الكبيرة آنذاك، إضافة إلى وباء كورونا الذي أثّر بالإنتاج.

وهناك خشية لدى ديمقراطيين من تسبب هذه التغييرات في أزمات مستقبلية للحزب الديمقراطي بدل كسب مزيد من الأصوات. وتسبب ترامب عقب فوزه على المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون في انتخابات 2016، في ميل الحزب الديمقراطي يساراً، وأصبح أكثر تقدمية، بينما يتجه الآن يميناً مع نجاح المرشح الجمهوري في الفوز بقضايا رئيسية، حتى وهو خارج السلطة. وبرزت مخاوف من أنه في حال عودة ترامب إلى البيت الأبيض، فإن الحزب سيصبح أكثر ميلاً لليمين في قضايا أخرى اقتصادية واجتماعية، أو على الأقل الابتعاد تماماً عن التيار التقدمي وسياساته التي يبدو أنها ستتلقى اللوم حال الخسارة.

الترامبيّون يُقحمون البنتاغون في الانتخابات

أجبرت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) على إصدار بيان ينفي حصولها على ضوء أخضر لاستخدام القوة ضد المدنيين خلال عملية الاقتراع، فيما أطلق دونالد ترامب وصفاً جديداً على كامالا هاريس

في خطوة نادرة، تصدّت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، أمس الجمعة، لمعلومات انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي تدعي أن قوات الجيش الأميركي حصلت على تصريح باستخدام القوة ضد الأميركيين خلال الانتخابات. وتدعي المعلومات، التي نشرها على شبكة الإنترنت مستشار الأمن القومي السابق في إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب مايكل فلين والمرشح الرئاسي السابق روبرت كينيدي الابن، من بين آخرين، أن تعديل سياسة وزارة الدفاع الذي أُصدر أواخر سبتمبر/أيلول الماضي كان معداً للتدخل في الانتخابات الرئاسية المقررة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. ويعد استخدام القوة من قبل القوات الاتحادية على الأراضي الأميركية ضد المدنيين أمراً غير قانوني، باستثناء حالات الدفاع عن النفس، وفقاً لما يحدده القانون. وغرد كينيدي، الذي أنهى حملته الرئاسية ودعم ترامب، قبل أيام، بالرواية الزائفة لمتابعيه البالغ عددهم أربعة ملايين. وتدعي التغريدة أن الرئيس جو بايدن ونائبته كامالا هاريس سمحا لوزارة الدفاع باستخدام القوة الفتاكة ضد الأميركيين الذين يحتجون على سياسات الحكومة. والتعديل المعني هو توجيه لوزارة الدفاع، وهو لا يسمح للقوات باستخدام القوة ضد الأميركيين. وقالت المتحدثة باسم وزارة الدفاع سو جوف إن توقيت إصدار التعديل لم تكن له علاقة بالانتخابات. وأضافت جوف،

هاريس في جورجيا الخميس الماضي
(ميغان فارنز/رويترز)

في بيان لوكالة أسوشييتد برس، إن «السياسات المتعلقة باستخدام القوة التي يتناولها توجيه وزارة الدفاع رقم 5240 ليست جديدة، ولا تفوض وزارة الدفاع باستخدام القوة الفتاكة ضد المواطنين الأميركيين أو الأشخاص الموجودين داخل الولايات المتحدة، على عكس الشائعات والخطابات المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي». وفي إطار الحرب الكلامية المتواصلة بين ترامب وهاريس، اعتبر المرشح الجمهوري للانتخابات الرئاسية أن الرئيس الصيني شي جين بينغ سيتعامل مع هاريس «كطفلة» إذا انتُخبت إلى البيت الأبيض. وقال مقدم البرامج الإذاعية المحافظ هيو هيويت بشأن الرئيس الصيني: «إذا فازت كامالا بطريقة ما، فسيتعين عليها التعامل مع شي جين بينغ. كيف سيتعامل معها؟». ورد ترامب قائلاً: «كطفلة». في المقابل، استعادت هاريس في أتلانتا شعار الرئيس الأسبق باراك أوباما «نعم بإمكاننا ذلك» yes we can خلال تجمع انتخابي شارك فيه أوباما والمغني بروس سبرينغستين. ويأتي الوصف الجديد من ترامب لهاريس مع عودة الجمهوريين للتصويت المبكر بتشجيع من ترامب. وطبقاً لدراسة أجراها مركز بيو للأبحاث عن انتخابات 2020، قال 82% من الناخبين الذين صوتوا للرئيس جو بايدن إنهم أدلوا بأصواتهم قبل يوم الانتخابات، مقابل 62% من أنصار ترامب، في حين صوت نحو 27% فقط شخصياً في يوم الاقتراع. وتجاوز عدد من أدلوا بأصواتهم طبقاً لبيانات مجلس انتخابات كارولينا الشمالية، حتى أول من أمس الخميس، مليوني صوت، بنسبة 26% من الأصوات. وأشار رصد سابق للمجلس إلى أن نسبة الناخبين المسجلين باعتبارهم جمهوريين تبلغ 34,2% مقابل 34% ناخبين مسجلين باعتبارهم ديمقراطيين، بالإضافة إلى 31,8% مستقلين أو مسجلين باعتبارهم حزباً ثالثاً. أما نيفادا، فأفادت آخر بيانات التصويت المبكر فيها بأن هناك زيادة بنحو 20 ألفاً في أعداد الذين صوتوا بصفتهم جمهوريين مقابل أعداد الديمقراطيين.

(العربي الجديد، أسوشييتد برس، فرانس برس)